

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_190253

UNIVERSAL
LIBRARY



اشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق التلویجات

تألیف

الشیخ شهاب الدین محیی بن حبش السهروردی

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

هـ
۴۰۵

س - م

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۲ - ۱۳۵۵

OSMANIA UNIVERSITY LIBRARY

Call No. ۱۶۰ س — ۲ Accession No. ۳۵۸۹

Author السهروردی، شهاب الدین یحیی بن حبیب

Title حنفیہ التلویحات ۱۶۵۵

This book should be returned on or before the date last marked below.

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

بها: ۴۰ ریال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، بكِ ثقتي يا رَجائي
 السُّبْحَاتُ الْجَلَالُكَ اللَّهُمَّ يَا قِيَوْمَ أَفْضِ عَلَيْنَا مِنْ عِظَائِكَ وَبِرَكَاتِكَ وَبِإِسْرَافِكَ الْعُرُوجِ
 إِلَى عُرُوشِ قَدْسِيَّاتِكَ وَاهْلُنَا لِاسْتِشْرَاقِ سَنَا سِرَادِ قَاتِكَ وَصَلِّ عَلَى الْمُصْطَفِينَ مِنْ
 عِبَادِكَ لِرِسَالَتِكَ وَخُصِّ ٢ مُحَمَّدًا وَآلَهُ بِأَفْضَلِ تَحِيَّاتِكَ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رِشْدًا .
 هَذِهِ رِفَاقِي ٣ تَلْوِيحَاتٌ عَلَى أَصُولٍ مِنَ الْحِكْمَةِ آتِيَةٌ عَلَى الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ عَلَى
 تَرْتِيبِهَا بِاللُّغَةِ فِي الْإِيجَازِ وَ عَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّيْلِ .

العلم الاول المنطقي ٤ وفيه ستة مراد

المرصد الاول نذكر فيه ايسا غوجي و هو يشتمل على عشر ٥ تلويحات

التلويح الاول في غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشيئي في العقل و اما تصديق
 و هو الحكم على تصوّراتٍ اَمَّا بِنَفْيٍ اَوْ اِثْبَاتٍ ، و لا تصديق الا على تصوّرين
 فصاعداً .

و كل منهما ينقسم الى فطري و غير فطري ، فالاول كتصوّر مفهوم الشيئي
 و الوجود و ثانيه كتصوّر العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكيك ٦ بان الكل
 اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطري يقتنص بالفكر و نغني
 بالفكر ههنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه ٧ المستحصل .

(١) خ : السبحان (٢) ع : بخ م خصم (٣) خ : رفاتي . ولا يوجد في خ
 (٤) لا يوجد في خ « المنطق و » (٥) لا يوجد في خ « عشر » (٦) خ و م :
 كحكيك (٧) لا يوجد « علمه » في خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده^١ لايتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلا بد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو^٢ به الى المجهول ، و يتنزل^٣ المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحيهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة والصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفى بالتمييز بين^٤ هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقل، الا ان يؤيد ابن^٥ البشر بروح^٦ قدسى يريه الشئى كما هو^٧ فاحجنا الى آلة ميزه للخطا من الصواب ، فالمنطق علم نتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً^٨ و ما لا يقع فيه . و المجهول يخونحو المعلوم فى الفسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لابد له من معلوم مرتب يناسبه، و غير الفطرى لولا نهايته^٩ الى الفطرى لما حصل مستحصل. فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت العول الشارح حداً كان او غيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجة^{١٠} برهاننا كان او غيره . و القول الشارح و الحجة طريقا العلوم^{١١}. و فصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تالفهما^{١٢} على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبيناً^{١٣} مراتب الصور و المواد . و لما كان المؤلف مُحوجاً فى العين و الذهن الى تحقق المفردات وجب^{١٤} عليه النظر اولاً فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعاني اغنى بحثها عن بحث المعاني^{١٥} لتحاذيها^{١٦} . و قدمت اجزاء الموصل

(١) خ و م : واجدها (٢) هو اى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح.

(٣) خ و م : تنزل (٤) ع : من (٥) خ و م : من البشر (٦) م : بروح منه قدسى (٧) ش : الاشياء كما هي (٨) ما يقع فيه الترتيب هو المواد و الانتقال

المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير السقيم ما لا يؤدى اليه ، شرح (٩) م : نهاية

(١٠) ش : العلم (١١) ع : تالفها (١٢) خ م : مبيناً (١٣) خ م : فوجب

(١٤) خ م : اعنى بحثها عين بحث المعاني (١٥) خ : لتحاذيها . وفى الشرح : اذا عرف

اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضا فهذا وامثاله هو المراد بالحاذى ههنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثير من هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محجوج^١ الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثاني في دلالة اللفظ^٢ على المعنى

دلالة اللفظ اما ان يكون على المعنى الذى وضع بازائه و هى دلالة المطابقة، او على جزء المطابق و يسمى دلالة التضمن، او على رفيق لازم و يسمى دلالة الالتزام، فان لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكتابة و ان لم يكن اسماً لهما^٣ . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلاث .

التلويح الثالث في اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا او مركبا ، و الاول هو لفظ لا يراد بجزءه الدلالة اصلا حين هو جزء^٤ كيمسى و الثانى هو الذى يراد بجزءه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى فولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جعل اسما فهو مفرد اذ لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل^٥ و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى او يدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما و يرسم^٦ بانه لفظ مفرد يدل على معنى^٧ ولا يدل على زمانه^٨ كزيد و

(١) خ م : فلا يحاج (٢) خ . الالفاظ (٣) اى للجزء و اللازم ، شرح

(٤) ش : جزءه (٥) ش . العقل (٦) ادرج المصنف فى التقسيم ذكر تعريفات

الاقسام و احكامها كتابه عليه الشارح فحصل من ذلك التواء فى كلامه كما لا يخفى

(٧) يجب ان يعيد بالنام و الا انقض بالاداة ، شرح (٨) يجب نميده بالمحصل من

الازمنة الثلثة و كذا فى الفسيم ايضا يعيد به و الا انقض بتمل الصبوح و القبوق فانهما

و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل ، شرح .

الثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى^١ موجود لشيئي غير معين^٢ في زمان معين من الثلاثة كلفظة «مشى». وفي لغة العرب قد تتعذر^٣ الكلمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم وحرف^٤ على ما يلزم من مذهبهم - واما ان يدل على معنى غير تام في العقل^٥ ويسمى اداة، وتصلح للربط، وتركيب بسائطها لا يفيد تصديقا ولا تركيبا^٦ مع احد قسيمها^٧ وحده. و«امس» وان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه ولا دلالة^٨ على زمانه فيه. و«المتقدم» وان اشتمل على زمان اسم^٩ اذ هو جزء المعنى لا خارج لحقه، والمنفى في الحد^{١٠} ما وراء المعنى من^{١١} الزمان.

و الاسم منه محصل وهو المستقل^{١٢} بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالصير^{١٣}، ومنه معدول وهو مجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى^{١٤} المحصل كاللابصير^{١٥}. و الاسم منه قائم وهو الذي لم يلحقه ما يمنعه عن بعض إمكانات لواحقه ومنه مصرف^{١٦} وهو الذي لحقه ذلك. و المركب منه تام وهو الذي كل من جزئيه تام^{١٧} ومنه ناقص وهو الذي احد جزئيه اداة.

التلويح الرابع في اللفظ الكلي و الجزئي

الجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه^{١٨} كمفهوم زيد و

-
- (١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح (٢) لاجابة الى القيد به بل لا يجوز ذلك لاحتمال ان يوجد في بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئي معين في زمان محصل من الثلاثة، شرح (٣) ع: يتعدد (٤) الافعال المضارة مركبة من اسمين او من اسم وحرف على مقتضى ما يلزم من مذهب اهل العربية، شرح (٥) خ م ع: العقل (٦) م: تركيبا (٧) خ: اخذ مسها (٨) ع: دلالة له (٩) ش: او (١٠) اي الزمان المنفى في تعريف الاسم هو الخارج عن المعنى لا الذي هو نفسه ولا الذي هو جزء منه، شرح (١١) ش: في (١٢) خ: المستقبل (١٣) خ: كالبصر (١٤) ش: معنى المعنى المحصل (١٥) خ: كاللابصر (١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولها عليه منعاه مما هو ممكن له كالتنوين مثلا، شرح (١٧) هذا على خلاف مصطلح النجاة فان المركب التام عندهم ما يحسن السكوت عليه، شرح (١٨) لا يوجد «فيه» في ش.

الكلّي هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه^١ بالفعل كالانسان او بالقوة العدمية المانع كالعنقاء او يمتنع لمانع كالباري ، و لو كفى مفهومه لمنع^٢ الشركة ما احوج^٣ الى البرهان . والاضافة الى الجزئي لانتمتع الكلية كفرس بكر . وكل ما اشير اليه جزئي كهذا الانسان .

و الجزئي من حيث مفهومه كلي لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات في امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذا الاعتبار غير الاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكرر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة^٤ ، او يتكرر ان ويسمى نحوه اسماء متباينة ، او يتحد الاسم و يتكرر المعنى فاما ان يكون الاشتراك في الاسم ليس لمعنى بته^٥ و يسمى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة - و يعتبر التشابه في الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبحر - و يسمى اسماء مجازية و متشابهة ، و ان ترك الوضع الاول يسمى منقولة^٦ . او لمعنى مقصود باللفظ غير متساو في الكل كالوجود على القيوم و الممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض على الثلج و العاج^٧ فانه على الاول اشد و اولى دون اولية^٨ و يسمى متشككا^٩ ، او لمعنى غير مختلف في المسميات و يسمى متواطيا^{١٠} كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه^{١١} .

(١) لا يوجد « فيه » في م (٢) م ، يمنع (٣) ش: لما احوج ، خ : ما احتج (ما احتيج ظ) (٤) خ : مرادفة . و العبارة لا تغلو من اشكال نحوي قتامل (٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته (٦) كذا بالنايث ! (٧) ع : وعلى العاج (٨) ش خ م . الاولية (٩) ش : مشككة (١٠) خ : متواطيات (١١) ع : بته

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالا سواد اذا سمي به شخص اسود^١ والجزئي على زيد لمفهوميته^٢ . وقد يؤخذ المتباين^٣ مترادفا للاشتباه كالصارم والسيف . و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالها متغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك . و الكلّي اعم من المتواطى والمتشكك لخلوه عن شرطيهما .

التلويح السادس في الموضوع و المحمول

اذا قلنا ج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول . و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ^٤ يكون حمل الشيئي على نفسه . و لابد في التصديق من تصورين . و لاحتل في الاسماء المترادفة الا بزيادة ضمنية كقولنا الانسان هو المسمى بشراً ، و ليس غرض^٥ الحمل معنى التسمية ، بل معناه^٦ ان الشيئي الذي يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئي في نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئاً ثالثاً^٧ كقولنا الضاحك كاتب . و ظن ان الشيئي في جميع المواضع امر زائد عليهما حتى في قولنا الانسان جوهر و ذلك خطأ فان الشيئية و كون الشيئي حقيقة ليسا باصليين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرهما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شيئي .

و الجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الآن تؤخذ الحيوانية مطلقة تستوي نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً . و لا محمول جزئي في

(١) ش : شخص واحد اسود (٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئي حقيقي ولدخوله تحت الانسان هو جزئي اضافي ، شرح (٣) خ م . البايين (٤) خ ، او (٥) م ع : وغرض الحمل (يدون ليس) (٦) لما ابطال الظن العاسد في الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقي و اقسامه ، شرح (٧) كذا في ع بحك و اصلاح ، وفي سائر النسخ: شيئي ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كلياً سواء خصص بلفظة بعض او ^١ نحوه او لم يخصص
يكون حصراً لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز ^٢ ، و ان جعل
جزئياً ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابياً ^٣ .

التلويح السابع في الذاتي والعرضي

فد علمت ان الكلي له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل .
وكل محمول اما ان يكون داخلاً في حقيقة الموضوع و يسمى ذاتياً او يكون خارجاً
و يسمى عرضياً . و الذاتي لما كان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون
له علة ما . و يشار كـه بعض العرضيات في امارتين : في ان نسبته الى المهيبة لا
تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضي ^٤ مثل الزوايا الثلاثة للثلث
يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتي . ومفهوم الوجود كمخلوئية الانسان ، وعرضية
السواد عرضي لتأخر التعقل . و الوجود عرضي للجواهر و الاعراض لجواز تعقل
المهيبة مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يوخذ الموجود من حيث هو موجود ،
وكل شئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع * يقوماته . ووجود الشئى غيره لوقوعه
بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الى مالا وسط ^٥ له والى ماله ذلك كالمضاحك اللاحق بالانسان
بتوسط المتعجب ^٦ . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .
و من رَسَم الذاتي بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشئى محمولان
لا يجتمعان وجوداً و عدماً و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا
« العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعياً .

و العرضي ينقسم الى مالا يرتفع في الذهن والعين كما مثلناه والى ما يرتفع

(١) م : و (٢) ش : ولا يجوز ذلك (٣) خ م : ايجاباً (٤) خ م ع :
العرض (٥) خ م : مجموعاً (٦) م : واسطة (٧) ش : بواسطة المعجب .

فى النهن دون العين كمى الاكه و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة كمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ كمرض المراض .

التلويح الثامن فى المقول فى جواب ما هو

ليدر^١ ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيئى او مفهوم الاسم ان كان عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، او يكون امرا عديميا او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ^٢ دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات السؤل عنه و على الآحاد تضمننا او قول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشيئى كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظن ان المقول فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو^٣ فان الذاتى ليس كل هوية الشيئى و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كمارأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسؤلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيئى لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث الستة و ربع الثمانية و هلم جرأ الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب ههنا فاللازم الواحد المتعاكس^٤ على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب ما هو على كل منها فلا يحصل^٥ ميز فى جواب المختلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة . و مفهوم الناطق شيئى ما له قوة النطق و يعرف من خارج^٦ تخصيصه بالحيوان و

(١) م خ: ليدر ، ش: لا يدوان (٢) لا يريد باللفظ ههنا ما يعم المعرد والمركب و الا لم يكن فى قوله « او قول » فائدة بل يريد ما يخصص بالمفرد ، شرح (٣) ش م: و سهو ، خ: و سهواً (٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استمداد الكتابه للانسان اللازمة لاستمداد الضاحكية اذكل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوما متعاكسا ، شرح (٥) خ: يجعل (٦) ع: خارجه

كذلك كل مشنق نحوه مثل الايض فانه يدل على شئني قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لو قام البياض بغير الجسم لَكُنَّا نسميه ايض ، فالمقول في جواب ماهو هو المية ، وانّي تتحقق في الوجود دون المقومات ^١ ، و ان لم تخطر بالبال مفصلة فهي داخله .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير معترن بعدد ان كان كليا فيجاب بعده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئيا فسيأتي ، وان كان امرا معترنا بالعدد غير معرض ^٢ للآحاد بل اسار الى العدد انه ما هو فهو طالب المية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . وفي هذا القسم اما ان يكون الذي فضل به كل من المشاركات على المية المشتركة داخلا ^٣ في حقيقته يُقَوِّم ما به الاقتراف وجود ما به الاشتراك اولا ليكون كذا - ولا بقوِّم الامر الخاص وجود العام - فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هي فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المية المشتركة بل يُعَلِّ بنى النفس و غيره ، و الاخص منه كمعرض اسماء الآحاد غير مطابق فانه غير سائل عن واحد واحد ، والمساوي للحيوان كالحساس او المنحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالزام و لم يعتبر ، فينعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانات ^٥ جامعة للمعومات المشتركة نازكة لما ورائها ، وهذا الجواب لا يصلح لسؤال ^٦ الآحاد افرادا .

و الثاني كما اذا سئل عن زيد و عمرو و خالد انهم ماهم فيجاب بالانسان كما ذكر وكذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الضفايق و هنا لك جعل الحيوان في كل واحد هو عمله انسانا و فرسا و هيئنا جعل انسانية كل واحد غير جعلها زيدا و عمراً بخواصهما بل هي عوارض خارجة غير متغيرة ^٨ لجواب ماهو .

(١) اي لا يحقق الا بمفوماتها ، ف سرح (٢) خ ع ش : معرض (٣) في الاصول : داخل (٤) م : غير المطابق (٥) ش : والحيوانات (٦) ش : لشواذ (٧) خ : لما (٨) ع : معتبرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول في جواب ما هو اما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا و برسم^١ بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ماهو ، و اما ان يكون على اشياء منصفة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد في جواب ماهو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المفولين الفريين^٢ في جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يفاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق^٣ ، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس ترتب في صعودها و نزولها ، و يجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

(١) اسكان هذا رسما لان مقولية الشيئ بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشيئ و التعريف بالامور الخارجة رسم لاحد . و الكلى جنس للخمسة و المقولية الي بعده خاصة نميزه عن الاربعة اللاحقة . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و اماله فيد آخر و هو ان يقال من حيب هو كذلك او مامى معناه كما سعلمه ان السبى الواحد قد يكون جنسا باعتبار نوعا او خاصه او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

(٢) يريد بالمعوان كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول في جواب ماهو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان وكذلك الجسم النامى و الحيوان ، و المفضل بالعريين لا اعرف فيه فائدة فكاكه اخذ ذلك من قول الرئيس ابي علي بن سينا « ا الذى يقال عليه و على غيره الجنس فولا ذاتا اوليا » فلكونه اعبر في رسمه الاوليه في قول الجنس عليه اعبر هو في هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه شارك غيره في الدخول تحت الجنس و يقال عليه و على غيره الجنس فولا في جواب ماهو لكنه لا يقال ذلك فولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليه على النوع اول و عليه اعنى الصنف ثانيا و في هذا الرسم اذا حذف ذكر الفريين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف لبس بمقول في جواب ماهو ، شرح . (٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانهصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية في الذاتيات لكان لا يعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياء لانهاى وذلك بين البطلان فينتهى الترتيب الى جنس ليس فوفقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوع لا نوع تحته و يسمى نوع الانواع و الى شيئي هو جنس لما تحته نوع لما فوفقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط الاله مقول^٢ فيكون خاصا فيصلح للتمييزين^٣ المشاركات للشيئي في معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلبي الذي يقال على الشيئي في جواب اي شيئي هو في ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تميز الا انه تميز غير ذاتي . و اي طلب التمييز المطلق . و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتي اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . و من الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم^٤ دون المقسم كنوع الانواع ومنها ماله كلاهما كالتوسطات . و الفصل المقسم للنوع بقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس بقوم النوع و لا عكس .

والذاتي انحصر في المقول في جواب ماهو المنقسم الى الفول على المختلفات و الى المقول على المنفقات و غير المقول الصالح لجواب اي شيئي الذي هو الفصل .

(١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شئ يساويه في الحمل كضمم الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعكس، شرح (٢) تقدير الكلام لو كان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يازم من باب عكس النقيض ان مالا يكون اعم محيطا لا يكون مشتركا و كل ما ليس بشرك فهو خاص ، شرح (٣) خ م : من (٤) ع . مقوم .

و العرضي^١ اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و بسمى خاصة وترسم بانها كلي^٢ يقال على ماتحت حقيقة واحدة^٣ فقط قولاً غير ذاتي ، وأما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالايض على البيضان^٤ و يسمى عرضا عاما و برسم بانه كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة و غيرها قولاً غير ذاتي . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام^٥ وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد يكون جوهره فان الجسم عرض^٦ للايض لخروجه عن مفهومه كبادريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد^٨ لا العرض العام . وخاصة الجزئي خاصة الكلي و عرض عام الكلي عرض عام الجزئي ولا ينعكسان . و قد يكون شيئي واحد كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكلف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر في احوال لهذه^{١٠} الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التي هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض

- (١) لو قسم العرضي الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى ما لا يكون لدخلت الاسماء باسرها فنه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع ههنا اي حبة كانت لكن في هذا لاويل تعسف ، سرح . (٢) في الاصول: كلمة ، و في ش بحك و اصلاح (٣) قوله في الرسمين على ماتحت حقيقة واحدة ولم يفل على حقيقة واحدة لان الرجولية مثلا هي من خواص الانسان و لانضاف بالعمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولواضيفت اليه من حيث هو لعت و ليس كذا ، سرح (٤) ع ش : البيضاني (٥) زيدني م بعد « العام » : فيظن انه قسيم الجوهر (٦) لا يوجد قد « في ع (٧) م ع ش : عرضي (٨) ع : للسواد (٩) ع : العام (١٠) ش . هذه

العام مشاركة^١ في وقوعها على الجزئيات باسمائها وبحودها^٢ ايضا . وثلاثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا بسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتي^٣ ، والبافيان فد وقد^٤ . والفصل المنطقي الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا بوصف بها الشئى الا مع اشتقاق كالا سود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . ويفهم من الاول^٥ دخوله فيه . ولولا الفصل ما^٦ استعد الجنس للخاصة وقد دربت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص^٧ ، و الحصفة الاصلية^٨ ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يفوم المجموع والمختلفه ما يتقوم باجزائها ولا يفوم بجزئها^٩ ، المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامي لا تحصل حقائق^{١٠} .

و كون الشئى موصوفا بانه احد هذه الخمسة او انه كلى او قسمه^{١١} او احد قسميه ونحوها عرضي له . ووصف الشئى باحد هذه لاضافة ما اما الى فوفه او تحته او مساويه ، وكل في نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتي ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للانصاف^{١٢} ، هذا ما اردنا ههنا .

(١ ط : مشاركة ٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعبرو وبعده ايضا اذ كل واحد منهما يصنف عليه انه حيوان ناطق . وموله بعده لا يريد ان حد الكلى هو حد الجزئى الذى نعه فان ذلك محال فى مل الحيوان والاسان وفى كل جزئى تحب كلى بل يريد صدقه عليه لا على انه حده . ومراده من الحد ما هو اعم منه ومن الرسم ، شرح (٣) يريد انه يانى فى علم ما بعد الطبعة تحقيق الحال معه انه يخالف الجمهور فى ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح (٤) يعنى قد ينفع بالشكيك وقد لا يقع ، شرح (٥) اى يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل فى النوع على المعنى الذى عرفه فى حمل كل ذاتى ، شرح (٦) ش : لما (٧) فه ينظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده ولست فصلا ، شرح (٨) سيجئى فى مبحث الحد كلام عن «الحقيقة الاصلية» (٩) ع ح م : لجزئها (١٠) ع : الحقائق (١١) قوله او قسمه يريد الجزئى وقوله او واحد قسميه يريد الذاتى والمرضى وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا فى جواب ما هو او غير مقول وما اشبه ذلك ، شرح (١٢) ينبغى ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون متوعا لكنه لم يذكر ذلك فى الكتاب وذكره فى غيره من كسبه ، شرح .

المرصد الثاني في القول الشارح

و فيه ثلاث تاليفات

التلويح الاول في الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء وجمع مقوماته كلها ، و يتركب في الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها . وما لا تتركب فيه لا قول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ما وراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الواحداني فترادفاً . واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لحد^١ وان دل على البعض فلا حد به^٢ . وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة^٣ ولا المشروط بالذاتي لحصوله بفصل ويحدناقص وهو الذي اخذ به الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلاً ولدلالة الخاص التزاماً وهو غير معتبر ، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيء كما هو ويتبعه النمىز . ولا ايجاز في الحد ولا تطويل أما في المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف وأما في اللفظ فالجنس الغريب اسمه اغنى عن تعداد^٤ مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمناً والفصول وان كشرت لادلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، وان اورد حد الجنس مقام اسمه لاضير وترك مثل هذا الايجاز لا يراح فيه عن الحدية^٥ ، فمن شرط في الحد الايجاز مخطئ^٦ ، والوجيز^٧ مضاف وكائن من وجيز^٨ كنسبة^٩ طويل لاخرى^{١٠} فالاضافات^{١١} المجهولة لا يحد بها^{١٢} الغبر الاضافيات^{١٣} المعلومة دونها .

(١) ع م : حدية (٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية (٣) ع : تعدد

(٤) خ م : الحادته ، ش مثلها بلا نقطة (٥) خ م : فخطا (٦) خ م : الوجيز ، ع : (راجع ذيل الصفحة الثانية)

التلويح الثاني في الرسم

وهو قول مؤلف من خواص الشيتي و اعراضه التي تخصه جعلتها معا . و البام منه ما وضع فيه الجنس لتفديد ذات الشيتي ، والنافس مالميس كذلك . واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفي للرسم فانه خاصة الخواص^١ المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل^٢ بها اذن فلا ميز فلا جواز ولا يقدح هذا في القول الذي استعصى فيه في ذكر اللوازم . ولا رسم واحد لمخلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امتلة في الخطاء ليهذب الطبع في السوفي لنلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ، ولنلا يحد الجنس بنوعه كتحديد هم الشر بظلم الناس ، ولا يؤخذ جنس مكان جنس كمن اخذ العوة والملكة في حد الفاجر^٣ و العادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعن^٤ الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب في حد الكرسي ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر غيب معصرو كذا الرماد خشب محنوق ، ولا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان باطوق وعوا بالحيوان ما

(١) خ م : للخواص . وفي الشرح : خاصة الخواص الملازمة هي كالكلب والضاحك والمنصب العامة فان كل واحد منهما خاصة للباني وللانسان (٢) يريد بالكل الذات و بافي الخواص ، شرح (٣) خ : العاجز . وفي الشرح : هو كما يعال العفيف من له قوة يمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان العاجز له هذه العوة ايضا الا انه لا يجنب (٤) ش : نضعن .

بينة : ايات الصفحة السابقة

الوجيز (٧) خ : وجز ، ع : وجيز (٨) ع خ م : لنسبة . (٩) ش : بالاحرى ، ط : لآخر (١٠) م : والاضافات ، خ : و الاضافات المحمولة (١١) ش م : لا يحدها (١٢) م : الاضافات ، وفي الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحده الامور الغير الاضافية في ذواتها وماهابها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به ^١ فذلك لا يقال على المخلفات فلاجنية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولا تقييد اذ لو شرط بالتقييد لاجواز لافتران الفصل به . ولا تؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتمت قد تبطل ^٢ وهذه منبئة .

ولا يُعرّف الشيئي بسنله في المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا عن ^٣ ان يُعرّف بالاخفى كقولهم ان المثلث شكل زواياه الثلاثة مساوية لعائتين . ولا يعرف الشيئي بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولا بد من اخذ طلوع الشمس في حد النهار .

ولا يكرر الشيئي في الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسماني ناطق وقد دخل الجريمة في الحيوان الا في محال الضرورة كقولنا ان الاسود شيئي قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يُظن انه مجرد ذلك الشيئي .

والمتضايقان كالأب والابن اخذ كل منهما في حد الآخر لمعية العلم بهما ولا يعلم ان التجديد باباه العلم فيعدم لا بما معه ومن علم احد المضايقين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن المضايقات مع السبب الموضع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطقه فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفوربوس اخذ كلا من الجنس والنوع في حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قوليه شارح ان يعرف المشروح له حديثه او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت ^٤ سعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى النصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

(١) اي بالانسان او الناطق ، ف شرح (٢) انما بد بقدر لان من الانفعالات ما لا تبطل كالحركات المساوية والعلات النفسانية ، شرح (٣) لا يوجد «عن» في ع (٤) خع : كتب ، ش بلا نقط . ومضى الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجبل بهما بما سعرف انه واحد منهما على المبين .

المرصد الثالث فى التركيب الخبرى

وفيه اربع تلويحات

التلويح الاول فى انواع القضايا

وهيها مقدمة : اعلم ان للشئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهوالمدلول عليه لالبدال ، ووجودا فى الازهان وهودال على العينى حقيقة لا وضعا ، ووجوداً فى اللفظ وهودال وضعا على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتنا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهوالستعمل فى الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا اما ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهوالخبر والفضية والقول الجازم وهوقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول له لا يصلح وحده للخبرية او يصلح ، فالاول يسمى قضية حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيها ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتأخر المحمول وديس ، حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها اوتقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

١) فى الشرح : احرز بلفظ اول عن الفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات ولفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الاخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبة .

والثاني يسمى الشرطية^١ ولا يخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية^٢ متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ويسمى ما قرن به حرف الشرط من^٣ جزئيهما المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالي، والثاني منفصلة كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون * فردا، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما واخرجتا باقتران^٤ هذه الادوات عن^٥ الخبرية لعدم صلوح كل واحد التصديق بعد هذه، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيهما^٦ ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . والاولى اذا تكثرت^٧ القضايا في تاليها يتكرر لتكثُر الربط بالمقدم وتسام الكلام التصديقي عند اول ما قرّن، وان تكثرت^٨ في المقدم فلا تكثُر^٩. وليكن هذا به ذات الجنب، أحد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشاري^{١٠} » كلها يؤخذ تارة في المقدم واخرى في التالي ومربوطا به و يستحق . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . والحملية ايضا اذا تكثُر في جزئيهما حرف عطف او ما يوجب الاستقلال في الآحاد تتكرر في ايهما كان . واشترك^{١١} الشرطيتان في انحلالهما^{١٢} اولالى العمليات ومنها الى المفردات وان لا يُبدل بلفظه^{١٣} على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب العملية كقولنا الانسان حيوان اى المفروض ذهنا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأييد و مقابليهما هو حيوان و

-
- (١) ع ش : الشرطية (٢) ع ش : شرطيا متصلا (٣) خ : بين (٤) ع ش خ : منفصلا (٥) ع : او يكون (٦) م : باقتران (٧) م : غير (٨) ع ش خ : لجزئيهما (٩) ع ش خ : كرت (١٠) ش : كثر (١١) م : يتكرر، و فى الشرح : يريد فلا يلزم التكرر (١٢) ع : متساوى ، ش بلا نقط . خ م : ييض منشارى (١٣) ع : اشترك (١٤) فى الشرح : من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك العمليات . ويمكن ان تناول بان مراده بانحلالها اولالى انهما تنحل الى العمليات قل انحلالها الى المفردات . (١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص^١ به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانمان ليس بجبر، و حاله ما سبق. و ايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين، و سلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود. و ايجاب المنفصل^٢ ما يوقع العناد و ان كان بين سالتين [و] مثاله ما ذكرنا، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس. اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا. و اشترك ايجاب الثلاثة فى ايقاع نسبة^٣ ما بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة.

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئها حرف السلب و ادخل عليهما^٤ لفظة « اما » بعد حذف اداتيهما^٥ صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند الغلب السلب ماخوذا فيه^٦. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئها السلب و ادخل فيهما^٧ اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزمت^٨ معية وجودهما يعانده^٩ وجود احدهما عدم الآخر.

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او^{١٠} يكون اسود، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود. و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط.

-
- (١) ش : يختص (٢) م : المنفصلة (٣) م : النسبة (٤) ش : عليها
 (٥) ع خ : اداتها، ش : اداتيا (٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة ما نمة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذاغنى بها ما نمة الجمع لا مائة الخلو (٧) ش : فيها (٨) ع خ : و اذا اتفقت
 (٩) خ : يغاير (١٠) م : و اما ان لا يكون.

وقد تتأتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهي غير منقسمة بمتساويين، وكذلك المنفصلة الا انها غير حقيقة كقولنا الفلك اما ان يكون حارا او باردا ، فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء الذات الامر بل ان كان صحبه^١ ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتباً فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .
و المتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى الحلية اذا صرح باللزوم والعناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . وقد يصح القلب على غير هذا الطريق .^٥

و الايجاب ابسط من السلب اذا الأعدام و السلوب يؤخذ فى حدهما ثبوت مآ^٢ و الا لامفهوم لها ، و لا ينعكس .

التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كليا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهمة ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان فى خسر اوليس . و ان يبين كمية الموضوع سميت محصورة و هى اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان و سالت بها لاشئى من الانسان بحجر ، و ليس و لا واحد . و لم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

(١) م : الاقتصاد (٢) م : صعبة (٣) لا يوجد « قد » فى ش (٤) ع :

من (٥) شرح : يريد كفاى قولنا ان كان العيوان متحركا بالارادة فهو صاحب غرض وهذا لا يصح الا فيما كان القدم والتالى مشتركين فى جزو ولهذا خصصه بقـ (٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى النهن الا سلبا لشيئى وكذا الدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لا يفتر فى تصويره الى تصور السلب والدم .

بعض الناس كاتب و سالتها ليس بعض الناس كاتباً اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقي لم يتعرض [له] و « ليس و لا بعض » يعم .

و اذالم يطلب حال الجزمى فى العلوم و الاهمال مغلط حذفنا^١ ولم يعتبر غير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سوراً مثل كل و بعض و لا شيئى و لا واحد و لا بعض و لا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . و الانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قبلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له^٢ « انسان » كما لا يقال له « رجال » ، وماقرنه احوال بشرائط^٣ لوخلى وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تنخصص^٤ و بسورما تنعم فليسا مقتضياها^٥ . و اسماء الجموع^٦ مهمله ايضاً لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم^٧ ان الالف واللام و ان كان فى لغة العرب قد يزداد^٨ للتعميم فانه قد^٩ يشار به الى الحقيقة الذهنية كقولهم^{١٠} ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المهود^{١١} فان اورد موضوعاً لقضية صارت شخصية . و قد يعنى به التوصيل^{١٢} كقولهم هذا الرجل . و المهمله فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن^{١٣} البعض فى المهمل و يشك فى الكل فاجوب^{١٤} ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضى موافقة الباقي و لا مغالفته ، و كذلك الاهمال .

- (١) ع ش : اذا (٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفنا (٣) خ م : انه
(٤) م : لشرائط ، ع : الشرائط (٥) خ : متخصص (٦) م : مقتضاها (٧) خ :
الجموع (٨) م : فلم (٩) خ ع : يراد ، ش : لا تقط ، م : يزداد للتعميم ويحتمل :
يراد به التعميم (١٠) لا يوجد « قد » فى م (١١) خ : كقوله (١٢) ش :
المهود (١٣) م : التوصل (١٤) خ ع : فيتقين (١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها «كلما ، و» دائما ، في الایجاب الكلى و « دائما ليس ، و » ليس البتة ، في السلب . و الثلاثة^٢ تصلح لسور ایجاب المنفصلة و سلبها الكليين ، و سور جزئيتينها هو « قد يكون اذا كان ، او اما او » ليس دائما ، او « ليس كلما ، او » قد يكون لا ، فنقول في الشرطية المتصلة « قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق » ، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح و ليس له سفينة او يقرن^٣ به نه « قد يكون ليس » او مراد فيه . و في المنفصلة تقول « قد يكون اما ان يكون زيد في السفينة او يغرق ، اى اذا كان في البحر . و تسلبه بالاسوار المذكورة ايضا . و اذا خلى « اما ، و اذا كان ، و » ان كان ، لا يقتضى الجزئية و الا لصادت احد السورين الكلية و الجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان^٤ خصوصها واهمالها و حصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان في الحمليات متعلفا بالاعداد فقد تتركب شرطية^٥ كلية من حيلتين جزئيتين .

التلويح الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزداد^٦ في القضايا ما يفيد احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

-
- (١) خ : او (٢) في الشرح : هذه الاسوار الاربعة و هى كلما و دائما للكلى الموجب و دائما ليس و ليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالنصل و هو كلما و الثلثة الباقية تستعمل في المتصلة و المنفصلة (٣) ع : او يقرن ، اذا يقرن ، خ : او تقول (٤) ع و سلبه (٥) م ش : للكلى ، و في الشرح : اذلو اقتضت الكلية لصادت سور الجزئية و استغنت عن سور الكلية و لو اقتضت الجزئية فلا يقرن بها سور الكلية لصادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاستغنائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و في هذا بحث و هو انه لامضادة بين سور الكلية و الجزئية لصيق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقضى للدوام بدوام صدق القدم حيث لم يقرن به سور مختص للزوم بعالم او وقت فيبادر الزمن الى الدوام .
- (٦) خ : الازمان ، و في الشرح : ليس المراد من الان ههنا ما لا ينقسم بل السراد به الوقت المعين (٧) ع : الشرطية الكلية (٨) في الاصول : يراد ، بلاقطه .

في العربية فانها اذا ادخلت في القضية تفيد حصر الجزء، المأخوذ في قضية اخرى سالبة بالقوة او بالفعل في الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع في المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام في المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك فانه يفيد حصر المحمول في الموضوع و المساواة . و يدخل في القضية حرف السلب لنفى مقتضيهما^١ مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الاب و يراد اتحاد حقيقتيهما تارة و اللزوم اخرى . و في الشرطيات يقال لما كان النهار راهنا^٢ كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم^٣ وقوعها . و قد يقال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا - او حتى يكون او الا ان يكون^٤ - فان شئت حذفنا الانوات و ابقيت^٥ السلب و جعلتها منفصلة او حذفته^٦ ايضا و جعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب^٧ لقلة الحذف فيه . و يقال لا يكون المحل حارا و هو بارد ، و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفنا السلب آبت^٨ منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئها الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد في البحر و اما ان لا يفرق ، فالأخير لازم اللاكون في البحر و هو اعم . و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عددى قسيمة^٩ و من مثله مع الجملة و من قسيمة معها ، فنقول « اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

(١) م : الضاحك (٢) ع خ : مقتضيهما ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقضى انما و مقضى الالف و اللام فى المحمول (٣) ع : زاهيا ، زاهيا ، و فى الشرح : الراهن فى المثال الذى ذكره معناه الباب (٤) ش : تسليم ، م : ع : تسليم (٥) خ م ش : لا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلاثة اعنى او وحتى و الا ان متقاربة المفهوم (٦) فى الاصول : بقيت (٧) ع : حذفته (٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال اقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب (٩) خ ش : انت ، م : انت (١٠) ح : قسيمة . و فى الشرح : يعنى المصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود ، ركبت متصلة من متصلتين ، فاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب وحذفت الاداة وادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيمها^١ ، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا^٢ ، اى اما ان يصح هذا التقسيم و اما ان يصح ذاك التقسيم هي منفصلة من مثلها ، و ان اقرنت^٣ باحد جزئى الاولى السلب وبدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيمها^٤ . ونقول اما ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة و اما ان يكون الليل موجودا ، هي منفصلة تركبت^٥ من مثلها و قسيمها^٦ . و ان اقرنت^٧ سور المتصلة و اداتها بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيهما صحت متصلة منهما و تقول ان كان « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فالشمس علة النهار ، ركبت متصلة من مثلها و حلية و اذا اقرنت بالحلية السلب و بدلت اداة^٨ الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و تقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسيمها و حلية ، و ان بدلت الأداة و ادخلت فى الحلية سلبا صحت منفصلة منهما^٩ .

- (١) خ م : قسيمها (٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هي الصورة الصحيحة التى يفتضيها المقام (٣) خ ش : اقرنت (٤) خ : قسيمها (٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا (٦) خ ش : ركبت (٧) ش خ م : و قسيمه (٨) ش خ : اقرنت (٩) ع : اداة (١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة و كذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا و قد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . و يجب ان تعتبر صحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع في العدول و التحصيل و فيه ضابط للحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هي التي جعل حرف السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة و هي ذات الجزئين المحصلين .

و حق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع و محمول و نسبة . و كل يستحق لفظا دالا عليه . و كذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد نطوى في بعض اللغات ، و قد لا يتأتى الانطواء كما في لغة الفرس في قولهم زيد دانا است و في العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هي التي تسمى الرابطة . و في العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتباً ، او كائن كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، وكانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهي مشتركة اذن . و في لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب . و القضية مع الرابطة نسمى ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة ان الاولى تصدق على المعلوم - اذ المتنفى يصح نفي صفاته - و الثانية اثباتية و لا اثبات الا على وجود احد الوجودين^٣ فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه او كليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالتى محمولها غير البصير يكذب في البصير و المعلوم و السالبة المعدولة تصدق فيها كقولنا فلان ليس هو لا بصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفي .

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير في العربية فيتعين .

(١) لا يوجد « حرف » في خشم (٢) لا يوجد « كل » في ش (٣) ش :

و قد بوحث^١ في ان القضية العدمية و هي التي محمولها يدل على سلب شيئي ممكن للموضوع او نوعه او جنسه كقولنا زيد اعشى هل هي مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هي اخص . وليس هذا بحث المنطقي فان ذلك يختلف باللغات ففي الفارسية هما متساويان و لا يقال^٢ للحجر غير بصير و لا يقال له اعشى و لا نايينا اى غير البصير ، و في العربية المعدول اعم اذ يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعشى والبارى غير جسم وليس ذلك امرا يمكن في حقه ، ولا نوع ولا جنس له ، بل على المنطقي ان السلب اذا تأخر عن الرابطة اوارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلفة للفرس - فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا في هذا البيان و هي ضايعة^٣ .

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط في الحمل : وليكن معينا اجزاء الحمل * و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحمل ناهل^٤ ينبغي ان يتبين^٥ مفهوماتها ان الاول اعنى به السماوى او الارضى ، والثانى المشترك بين الربان و ضده ايهما مقصود . و اذا قلنا زيد هوا ب^٦ ثمين جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما فى الدن^٧ او بالفعل ، الكثير او القليل ، كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل^٨ يعين المكان من انه فى البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه فى الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل * ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه ، انه الى ايهما يرجع من الحكيم و علمه . و يبين^٩ الشرط كما اذا قلنا * المتحرك متغير ، فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

(١) خ : يوجب (٢) م : ولا يقال للحجر كورى اى اعشى ولا نايينا اى غير البصير (٣) فى الشرح : انما كانت ضائعة لاختلافها باختلاف اللغات و خروجها عن ذكر نظر المنطقي و ان تلك المناسبات لا تغضى على من وقف على الاصول التي يتضمنها هذا الفصل . و هذه الالواح مشهورة فى كتبهم (٤) خ م : معينا (٥) شرح : يريد باجزاء الحمل اجزاء القضية الحملية (٦) خ : باهل . الشرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق على الربان والعطشان (٧) خ م : يبين .

المرصد الرابع فى جهات القضايا وتصرفات فيها

وفيه خمس تلويعات التلويع الاول فى الجهات

اعلم ان المحمول وما يشبهه نسبته الى الموضوع ونحوه اما ان تكون
ضرورية الوجود اى لابد من كونها فى نفس الامر كقولنا الانسان حيوان اوليس ،
او ضرورة اللاوجود كفى قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورة الوجود و
العدم بل ممكنة كما فى قولنا الانسان كاتب اوليس . وتصدق على الاولى لفظه الواجب
و على الثانية المتمنع و على الثالثة الممكن . و هذه الالفاظ الثلاثة تسمى الجهات .
وكل قضية لها صلوح ان يصدق عليها فى الايجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق
على السلب اخرى . و الجهة فولية زائدة على نفس القضية و المادة هى هى باعتبار
ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهى بحالها . ويسلب جهة منها وقد يبقى موجبة .
والجهة لما كانت لفظة دالة على وثاق الرابطة وضعفها فمكانها عندها والقضية
المصرح بجهتها تسمى رباعية وفى الثلاثيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لانه ينفيه ،
وفى الثلاثيات قبل الرابطة . والسور مكانه قبل الموضوع او مدلوله لانه معين كميته
وان كان قد يتوسع فى وضعها لا كذلك .

و يقال للواجب و المتمنع الضرورى و ان كان احدهما فى الوجود والآخر

(١) خ : ممكنه (٢) فى الشرح : يريد بالفولية ما يدل عليها بالقول والقول
هيئنا هو اللفظ من غير تقييد له بالركب كما كان الاصطلاح واقما عليه فلى هذا ما يدل
عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان
الجهة هى ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ فتكون الجهة زائدة على القضية
و اما المادة فهى القضية بعينها .

فى العدم . نم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط^١ دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان - و لا نغنى^٢ تسمرده بل مادام ذاته موجودة - و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بها وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و ههنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بالمرحصول دونها . و اما بشرط وقت معين كقولنا القمر بالضرورة كاسف ، او غير معين كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، او بشرط فى المحمول كقولنا الانسان ماش ماشا . وهذا يطرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، و يعتبر الوقت المعين وغير المعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه^٣ الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احد الجزئين والّا لا ضرورة بها . فهذه ستة اصناف . و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نغنى بالضرورى الوجود غيرهما . و قد يوجد دائما غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد ولا يباضة ، و لا ضرورة لهما لذاته .

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجع فلاتعين لجزم العقل بالدوام . و ايضا مالميس بذاتى ولا لازم الهية هو جازى المفاة فلا سيل لمعرفة دوامه فى الجزئيات . وظن منه ان لا ضرورى غير دائم فى الكليات ولم يعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق جميع جزئياتها الى امر فيصح الحكم العاصر لها به . و الأمكان قد يعنى به ما يلزم سلب ضرورة العدم وهو الاصطلاح العلمى ،

(١) لا يوجد « اما بشرط » فى ع (٢) ع : ولا يعنى (٣) ع : ليسوقه

(٤) ع : العدم (٥) خ : يستوف .

و وجه الخواص ما يسلب الضروريتين اى الوجود و العدم عنه . وصح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير المتمتع عليهما^١ فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلثة واجب و ممكن و متمنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و متمنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعين فى سلب الاول الامتناع و تدخل الاربعة^٢ من الضروريات تحت الثانى^٣ لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول . و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشئى فى المستقبل فان كان لا يجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع ، و الا فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنَّ أنَّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرج الى ضرورة العدم فان لم يغلّ هذا فلا يغلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فمممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجوده . و الوجود الحالى لا ينأى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتبات واقع بالاشتراك وعلى الاخر ايضا باعتبارى جهة

(١) ش : ما سلب (٢) خ . عليها (٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتيتين والى بشرط المحمول (٤) خ : الباقي (٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هو الامكان العام اعم من الثانى الذى هو الامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هو الامكان المارى (راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون و ممكن الكون ممكن اللا كون فالواجب ممكن اللا كون ، وان كان غير ممكن . و مالميس بممكن فهو ممتنع - فالواجب ممتنع . فلنا الجواب « ممكن » بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللا كون فيه و هو غير ممكن بالأمكن الخاص و لا يتعين في سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الأمكن على الاشتراك ، و لا تستمع الى قولها ان الممتنع ممكن ان لا يكون فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين في مادة الأمكن دونهما و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب في مادة ضرورة الوجود و العدم و هو يصدق .

التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها .

(١) لا يوجد في ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابعة

عن شئ في الضرورات (٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المرتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثاني بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعاني المختلفة انما هو بالاشراك اللفظي .

| | | |
|--------------------------|---------------------|----------------------|
| متقابلا | واجب ان يكون | ليس بواجب ان يكون |
| ليس بممكن العامي | عامي ان لا يكون | ليس بممكن العامي |
| ممتنع ان يكون | ممتنع ان لا يكون | ممتنع ان لا يكون |
| متقابلا | واجب ان يكون | ليس بواجب ان يكون |
| ليس بممكن العامي ان يكون | ممكن العامي ان يكون | ممكن العامي ان يكون |
| ممتنع ان يكون | غير ممتنع ان يكون | غير ممتنع ان يكون |
| متقابلا | ممكن ان يكون | ليس بممكن ان يكون |
| ممكن ان يكون | ممكن ان لا يكون | ليس بممكن ان لا يكون |

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والغابط في اللوازم الى لا
 تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثا كان تقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد
 من الطبقتين الباقيتين. و في تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لا يكون نظر و
 هو ان احدهما هو الاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفي
 الوجوب و العدم والتلازم يستدعي المغايرة لكن السهلة في امثال هذه الاشياء لاتنظر
 في الغرض المقصود .

التلويح الثالث فى المقول على الكل و الفرق

بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التى فيها المقول على الكل هى التى ميل 'محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدي حمل فلماذا سألها البسيط ايضا يكذب فى المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاسنوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط فى الوضع^١ و الحمل اما الاول فاذا ملنا كل ج ب فلا يعنى كلى الجسم لما علمت انه عام و نوع لا بمع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشئى كلازم واحد و نحوه و لا كل الشئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددي ما لا يصح^٢ عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المسحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، و لا يشترط ايضا بلاكون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى^٣ الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمها دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل فى الضرورية نقول . بالضرورة هو ب مادام موجود الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته ههنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، هذه صورتها و ان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

(١) خ : قبل (٢) ش : الموضوع (٣) ش : يصلح (٤) ع : لا يعنى للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . (٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادفة عليه كما سبق مناله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدمها لما بينا ان الحكم بالانعام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعين الوقت او نهيمة . فهذه هي الوجهة .

وان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقصر على ذكر المحمول فهي القضية المطلقة العامة وهي وان حصرت في الأعداد مهيمة في الاوقات .

و القضية لو كانت تقتضي من الجهات و الضمات شيئاً ما صح عليها خلافه فمن حيث هي هي صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يعتضى دوام البائية ولا لادوامها ولا اتفاق الأعداد في وقت الانصاف بل ان انصف بالبائية بعض موضوعات الجيم في وقت البعض الآخر في وقت آخر يصح . و تطرد هذه المطلقة في الضروريات الستة و اذ لم يشترط الدوام قد صح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم حيث قلب كل فرس نائم الى لا شئ من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائماً بل وفنأما هي المسماة بالمطلقة الوجودية وبنأى بته قلب موجبها الى سالبها ولا نصدق في مادة الضرورة . و قوم جعلوا مطلقهم ما وقع في الماضي او الحال والممكن بحسب المستقبل و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلاثة و بهذا فرقوا بين الجهات و اذا انى زمان لم يبق فيه من الالوان غير السواد او غيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون سواد باطلاقهم لانه وفنى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان بحسب الحمل الحقيقي فان هبنا بالضرورة الوانا معمولة غير السواد و هذه الجهات سميت وفية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة تدخل فيها اشياء لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

(١) ع . انصاف (٢) لا يوجد « وقت » في خ ش م (٣) م : اذا (٤)

شرح : يشير الى الحكم ارسطاطالس فانه يمثل بامثلة في المطلقة يتقلب الحكم الايجابي فيها سلبا و السلبى ايجابا (٥) لا يوجد « بة » في خ (٦) خ م : مطلقهم

(٧) خ : معوله (٨) م : الاشياء .

لشئ هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه من جهة صدورها على الضرورى . و الوجودية اذا صرّح بها^١ جهة . و ظنّ ان المطلقة لدى التصريح^٢ جهة لأن لفظها دال^٣ و لم يُعلم انه لم يدل على وثاق الربط وضعفه وحال اصلاً بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب فى المفعول على الكل اما فى الاطلاق العام فينبغى ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفى عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المنداول فى اللغات لا شئى من ج ب و فهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد^٤ على الاطلاق . و فى لغة الفرس بعولون هيچ ج ب يست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و فى الوجودية نقول كل ج ينفى عنه ب نفياً ضرورياً لا دائماً . و النظم المشهور^٥ لا يطابق من الوجوديات الا لما شرطه^٦ فى الموضوع و اما فى الضرورة فلا فرق بين النظمين الا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه للآحاد^٧ بالفعل ملاحه^٨ للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشئى من ج ب ليس فيه تعرض للآحاد الا بالعوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ب ، و تعلم حال الجزئيين من الكليين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقاً و ان كان فى وقت لا غير ، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقاً فيصح كل واحد ، فمن سلم الاول و اوجب فى الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد^٩ للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شئى

- (١) ع ٥٠ . (٢) م الصرح (٣) ع : حال . (٤) سرح : فيه نظر
و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحات
كبره ذكرها فى كتاب المطارحات و قد استصوب فى كثير من كبره حذف المطلقة لكونها
مفصلة كما حذف مهله اعداد الموضوع الا انه ذكرها فى التلويحات اباعاً للمشهور .
(٥) خ : فيراد . (٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شئى من كذا كذا بالعربية و
هيج كذا كذا ، سب بالفارسية و قوله الا لما شرطه فى الموضوع هذا هو الذى سماه
الساخرون بالعرفى الخاص مثل لاسبى من ج ب مادام ج لادائماً . (٧) ش : شرط .
(٨) ع . الاحاد . (٩) ش . على . (١٠) ش . كموم العمل .

بجهة لا ينافي صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضروري و بعضها بامكان بحث ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها^١.

التلويح الرابع في النافض

اعلم ان النافض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة^٢ تقضي لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لا يخرج الصدق و الكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان فولبنا زيد مشى غدا زيد لا بمشي غدا ينافضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر لس كما اوجب و كذب السلب هو ان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط النافض رعاية التعادل فليراع في العضييين احداث الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط و القوة و الفعل ، و في الجملة تنفقان لا محالة في جميع ما وراء الايجاب و السلب مما بتغير^٣ به حال العضة . و في المحصورات زيادة شرط^٤ و هو ان نكون احدهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان في الكمية اعني الكلية و الجزئية كما اختلفنا في الكيفية اعني الايجاب و السلب و الا لا يجب الاقسام^٥ فان الكلين في مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع في الوجود دون العدم. و كل كلي اذا اخذ موضوعا و جزئية محمولا كذب الكلتيان فه و صدق

(١) لا يوجد « فيها » في م . (٢) ع : حملة خ . جملة . (٣) ش . يسب .

(٤) شرح : يجب ان ياول قوله بان ملك الزيادة في اللفظ لا في المعنى لشمي كلامه

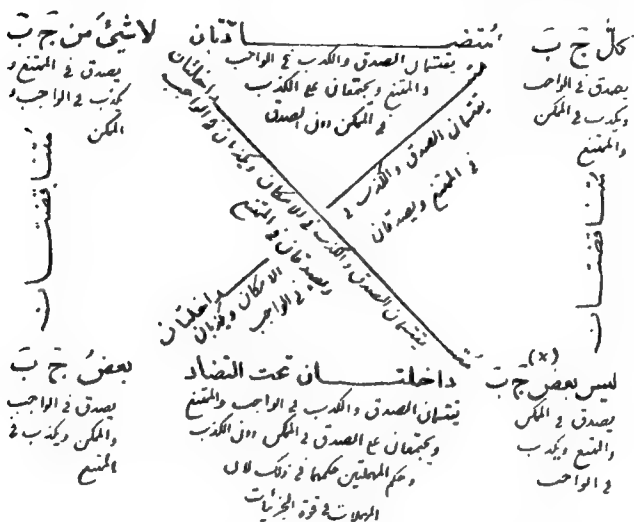
(٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان^١ و سمي الجزئيتان الداخلتين^٢ تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شئني صادعا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزمي تقيضا دون الكلي وكذلك في السالب^٣ فاعتبر الاختلاف في الكم . و في التي تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سيأتي .

و اذا اخذت الواح النعابض فطبقة الكليات الموجبة تفانضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية في المواد الثلاثة الا في الواجب ، وطبقة سوالب الكليات لم تصدق في غير كلي مادة الممنوع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففي طبقة سوالب افتسم السالبتان في الامكان و كذبتا في الواجب و صدقتا في الممنوع ، و في طبقة الموجبات افتسم الموجبتان في الامكان و كذبتا في الممنوع و صدقتا في الواجب ، و في مختلفات الكيف فقط افتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الانقسامات في هذه بخصوص المواد فلم يعتبر (كذا) . و لا تنافض في المهملات لانها في قوة الجزئيات . فاذا عُرِف ما قلنا فنقول المطلقة لا نفرض لها من جنسها اى بالاطلاق^٤ ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم ولم يكن تقيضا سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية في الحقيقة لا بنافيها فلا بد من السلب حتى ننافضها و غير الدائم لا بنافضها فنعين الدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة في مادة السالب الدائم الغير الضروري ، و لا بشرط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها في مادة السالب الدائم الضروري

(١) سرح . مناله اجماع كل حيوان انسان مع لا شئني من الحيوان بانسان على الكذب و اجماع بعض الحيوان اسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . (٢) ش : الداخلمان . (٣) ش . السلب . (٤) سرح : ظن بعضهم ان نفرض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق لس كذا بتعديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز اعلابها من الاجاب الى السلب . و ظن بعضهم ان نفرض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتعديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (سجدل بالبيان المذكور في المتن) . انظر في التعليقات في الصفحة المقابلة

قوله (ص ٥) وإذا اخذت الواح التعاض الخ ، قال الشارح هذه المناسبات سطر
بهذا اللوح .



هذا ما افاده النواحر . و لعلم ان عبارة « لس بعض ج ب » في اللوح ، الى
كسنا عليها علامة (X) ، كات في النسخين الموحودين عندى من السرح كذا : لس
كل ج ب ، و هو خطأ واضح شأ و لاشك من سهو الساخ ، فان العام يسدعى قضية
جزئية سالبة تخلف عن العضة الى هابلها بالعطر (لاشئى من ج ب) كما و عن الى
هابلها بالعرض (بعض ج ب) كيما ، و تلك العضة لا تكون الا « ليس بعض ج ب » ،
و بهذه الصورة وردت في منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران النابية ، وفي كتاب
اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت في اصلاح هذا الخطأ
عليها . و للطوسى شاورح الاشارات بيان هناك في توضيح المصطلحات الواردة
في اللوح وبما يفيد العارى فليراجع .
ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان فى الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شئى مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و فى جزئى المطلقة كليتا الدائم و فى الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه لس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيد بن بعض ج ب او ليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبغى ضرورة الايجاب فى الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة فى الجزئيين او الدائم الغير الضرورى فيهما و الدائم المطلق فى البعض ايجابا و سلبا بغنى عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شئى لاغير اذ جهات البعض لاتنافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شئى .

و قوم اخالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها ففالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام فى الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذنا من جنسها ليس بعض ج ب مادام ج بكذبنا فى بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضرورى او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضرورى شئى من ج ب او ليس شئى من ج ب بالدوام الغير الضرورى ليس ب^١ و يعنى إما ضرورة الايجاب او السلب فى الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما^٢ و كلتاها كاذبتان كما دريت .

(١) شرح . هو عين نقيض السالبة الجزئية . (٢) سرح : الضير فى فيه عايد الى الكل و مى فهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لارم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها قصد الايجاب و السلب صح التناقض ،
و الذي قال انه اذا قيل كل ج ب في وقت ما غير معين نفيضة انه لس بعض ج ب في
ذلك الوقت الذي فيه كل ج ب لم بدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب
المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . وولنا كل ج ب مادام
ج لا دائما فنفيضة ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض
ج ب ابدا او ليس بعض ج ب في بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر نوام
البائية في كل ج او سلبها في جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض ههنا في التناقض
يفنى عن ذكر الكل كما عرفت ، و نفيض مولنا لاشيئي كذا لبس لاشيئي كذا بل ليس
بعض دائما او بعض ج ب ابدا او في بعض اوقات كونه ج و فس على هذا نقيض
الجزئيين و يبدل في العيوض البعض بالكل .

و نقاض الضروريات اوردناها في هذه الألواح و لوازم نقاضها المتماكة
القائمة معامها لتورد حيث ترادفت السلوب في نفيض سالة .

| | |
|----------------------------|------------------------------|
| بالضرورة كل ج ب | لا يمكن ان لا يكون كل ج ب |
| لبس بالضرورة كل ج ب | ممكن ان لا يكون كل ج ب |
| بالضرورة بعض ج ب | لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب |
| ليس بالضرورة لاشيئي من ج ب | ممكن ان لا يكون شيئي من ج ب |
| بالضرورة لا شيئي من ج ب | ليس يمكن ان يكون شيئي من ج ب |
| ليس بالضرورة لاشيئي من ج ب | ممكن ان يكون شيئي من ج ب |

(١) لا يوجد «مها» في خم و يحتمل ان يكون «فيه» اى في الزمان ، وفي الشرح اذا
كان الحكم في القضية موجبه كانت اوساله في زمان معين مخصوص و قصد ذلك الزمان بعينه في
الايجاب والسلب كالموجبة مناقضة للسالب وبالعكس . (٢) م : وولنا . وفي الشرح
مولنا كل ج ب الخ هذه هي التي تسمى بالوجودية العرفية وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
 ليس بالضرورة ان شيئاً من ج ليس ب ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول^١ ومتلازمان على العرض، وعلى القطر متلازمان يقض كل واحد و منافضاً لازماً كل واحد. و الامكان ههنا هو العام، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص شافضه. ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل إما بالضرورة في البعض ايجاباً او سلباً، و بالامكان لا شيئى ليس بالامكان لا شيئى و يهى العسمان بعينهما وفي الجزئتين^٢ هكذا في الكل.

التلويح الخامس في العكس

اعلم ان العكس هو^٣ جعل موضوع الفضية محمولاً و المحمول موضوعاً مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب. و نبد، بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف؛ لنرض لنا فصول اذا فلما الضرورة لا شيئى من ج ب فبصح عكسه

(١) شرح. اما المسايقان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولا يمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرض فمثل بالضرورة كل ج ب ولا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازمان على العرض فمثل بالضرورة كل ج ب بالضرورة كل ج ب و ممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم يقضى الاخر ازوما معاكساً عليه وهو معنى لارمه ايضاً. (٢) س الجزئين، شرح. والجزئان اعنى الموجبه والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا معضهما و لارمه الا انه يبدل البعض من افراد الموضوع بالكل منهما على فاس ما علمت فيما مر. و ينبغي ان لا يهمل عدم السور على حرف الاعمال لئلا يخرج عن احراء لازم التناقض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين المتبادر مع الاصل كما قد به عليه فيما عدم و ذلك مما اغفل في هذا الكتاب. (٣) شرح. هذا التعريف يخص بالعمليات فان اردت تمسكه فمثل هو تبدل كل واحد من جزئى الفضية ذوى الرتب بالآخر مع بقاء الصدق بقاءه، والاحراز بذوى الرتب هو عن المنفصله فانه لا يميز مقدمها عن نالها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئها بالآخر فهي لا عبرها. (٤) شرح. اما مخالفة العرف فلان عاداتهم الابداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه في المحاولة فلان الضرورية هي الاشرف و الاهم في العلوم.

بالضرورة لا شئى من ب ج و إلا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شيئا معينا هو د فكما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشئى من ج ب فصدقه معه محال و كان ذلك صادقا فيكتب هذا لانه محال و ما ادنى اليه يكون محالا و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لاشئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لاتعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولا ينعكس كليا ولا بد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئا معينا هو موصوف بالجسمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجسمية و اذ لم يحصل العكس كليا فيصح جزئيا و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضروريا للموضوع كالكتاب و الموضوع غير ضرورى للمحمول بل ممكن . و لا ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضروريا^١ للآخر كالانسان والناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شئى من ب ج » فبالضرورة لا شئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالإنسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .
و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب
محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له كالإنسان فلا يتأتى العكس حتى يقال
ممكن ان لا يكون شيئى من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئى فان الإنسان موضوع
للكتاب لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا
يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة العامة و الخاصة و الجزئية تنعكسان جزئيتين كما
بيننا بالاfrراض . وعكس الممكنة الخاصة لا ينأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون
المحمول الممكن للموضوع ضروري^١ له الموضوع كالفاحك بالفعل للسان فاذا
فيل بالامكان كل انسان ضاحك لا يعكس ممكنا بل هيها ضروري ، و الضرورة
غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكتاب
و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذى يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان
العام فنقول اذا كان كل ج ب بلئى امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الآ
فبالضرورة لا شئى من ب ج فبالضرورة لا شئى من ج ب و كان كله او بعضه ب
هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة فى قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس
الموجبة ثم نقلب الى السلب فنكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى
الايجاب و عكست جاءت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظن الظاهريون^٢

(١) شرح - جماعه من المأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس
عطينوا فى السان الغلطى و الامراض بما يجدونه فى كتبهم، وتعرف وجه الجواب عنه بما
اعطيت من الاصول . (٢) كذا فى الاصول . (٣) شرح : الظاهريون هم الذين
يحكمون بالظاهر من غير نامل لما هو الحق فى نفس الامر ، اولئك انما حكموا بانعكاس
(راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا تقيض لهما، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر^١ انا اذا قلنا بالاطلاق لا شئى من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لا شئى مما هو ضاحك^٢ بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالاقتراض، و كذا الوجودية، و كلاهما بنعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتنفس للموضوع كالحوان ذى الربة لا ينأتى العكس فيه و جوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى ههنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالاطلاق بعض ب ج و الأ دائما لا شئى من ب ج فدائما لا شئى من ج ب و فدكان بالاطلاق كله او بعضه ب، هذا محال .

ساقه؛ اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى النافض و العكس حال الحملات فنقيض «كلما» «ليس كلما» و نقيض «قد يكون» «لبس التة» و على هذا فقس . و

(١) ع . لهما . (٢) م : فانظر . (٣) ع خ . ضحاك . (٤) شرح :

الساقه هى آخر الجينى اسماعارها ههنا لكون ما هى مضمضة له كالذييل على مباحث النقيض و كالغفانة له . و انا خص المصلة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل نجرى مجرى الحملات فى النقيض لا فى العكس .

(جهة تالقات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا و لم يقدها بالكلفة و ذلك توهم فجب ان ينزل كلامه على الكلفة لا غير و طاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البنة ليس البنة ، و هكذا فى الجميع .

و عكس النقيض هو^١ جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولاً ومقابل المحمول موضوعاً و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، ققولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان^٢ لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كلياً فاذا قلنا لاشئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لاشئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئياً .

وكذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض^٣ ما ليس بب ليس بج و ان لم يصح هذا صح لاشئى من غير الباء ج فينعكس لاشئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

(١) شرح : هذا العرف ايضا مخصص بالعمليات فان اريد تعينه قيل هو جعل كل واحد من جزئى الفضة دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . (٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مخصص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وضعه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا تنعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لا ينعكس الى كل ما ليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان، و دليله ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انه اخص منه او مساو له فما لا يحمل على المحمول لا يحمل على الموضوع و هذا لا يناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيهاً منه على ان هذا الحكم ليس فى كل الجهات بل فى بعضها ، ولعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب . (٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بوجود في الاعيان اى ما هو في الذهن ليس بانسان اذمالس بوجود
عيننا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية^١ و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم ان
قولنا لا شئني من الحائط في الوند لا ينعكس ليكون لا شئني من الوند في الحائط ،
و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، فيل
ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته^٢ محمولا و كذا المحمول وفي القضيتين
ما نقل في^(٣) و كان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لا شئني
مما في الوند حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس
معناه لا يجب ان تنعكس .

(١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التي يصدق عليها الدوام الذاتي والوصفي » لان
التي ليست كذا ما ادعى عكسها لوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذي
تمثل به بحقه . (٢) خ م - فكذلكم ، و حصل : فلكم . (٣) خ : بكلة ، م :
لكليته .

المرصد الخامس في تركيب الحجج

وفيه ثلاثة مطالب

المطلع الاول في حقيقة الحجة و اصناف صورها و موادها
واحوالها^١ وفيه عشر قلويعات

التلويح الاول في نفس الحجة و مبادئها و تقسيم صورها

اعلم ان الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايفاع التصديق^٢ بقول آخر ،
و لها اقسام والعدة من الاقسام انما هو القياس وسنذكر باقي اقسامها ان شاء الله تعالى .
و القياس هو قول^٣ مؤلف من فضايا اذا سلّمت لزّم عنه لذاته قول آخر . و
لولا التقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التي يلزم منها
لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب العقيمة اذا
انفق صدقُ نتيجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهى
الى ائناجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة و اجزائها الذاتية التي تبقى بعد
التحليل الى الافراد^٤ تسمى حدودا ، لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات و ادوات السلب

(١) لا يوجد «احوالها» في ع ش . (٢) شرح : هذا التعريف لا يناول القياس

الشعري اذ لا يحصل منه تصديق كما سنعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعري فيه قلنا
الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايفاع او ما يفهم مقامه بقول آخر و براد بالرد
ما يعم الفسنيين كما تبين في باب التعريفات . (٣) شرح : ليس المراد من العول
القول اللفظي بل الفكري . (٤) شرح : يريد بالافراد في هذه المواضع لا المفردات
التي لا تنحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هي الافراد التي تنحل القضية اليها
اولا سواء كانت مفردة كما في التحليلات او مركبة كما في الشرطات .

و غيرها و لا الذاتية التي لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدميه و المتعلق به فولناكل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالعولان الأولان هما المقدمان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط في القياس ان تكون مقدمته مسلمين بل ينبغي ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا في صحة المادة .

و القياس لا يخلو اما ان يذكر فيه احد طرفي نقيض النتيجة بالفعل اولم يذكر ، و الاول يسمى استنتاجيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفي نقيض النتيجة و هي النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذي لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخله في فولناكل ب ا .

و القياس الافراني فديكون من سواذج الفضاءا اللثة وديكون من المختلطات ؟ بعضها مع بعض كما سذكروه . و يوجد في الافراني حد مكرر في المقدمتين مل ب فيما سلف من المال يسمى الحد الاوسط و يسقط في النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسبان الطرفين و الرأسين و الذي بصبر موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذي يصير محمول النتيجة او تاليها يسمى الاكبر ، و المقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى و التي فيها الاكبر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى افرانا و الاقران المنتج قياسا و كيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون

(١) ع م : فالاول . (٢) كذا في ع م ش ، و في خ : و حق (٣) . و لعل الصواب :

وهو . (٣) ش : مختلطان . (٤) ع : حد الوضع .

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولها او موضوعها جميعا . و الأول هو اليّن التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه يّن بذاته و ينيّن به غيره وهو المنج للمطالب الاربعة و ذوالشرفين اى الموجب الكلى لا ناتج له فى الاشكال غيره اما غيره فلا ينسج الا الكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى والثالث ، والنسج هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا بتفطن لكونه قياسا وفيه كلف شافه [ولذلك] اسقط ، والثانى والثالث يكاد الطبع يفتن لقياسيهما^١ من نفسيهما . و اشترك الثلاثة فى ان لا نتيجة فيها^٢ عن سالبين^٣ الا فى سوابب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر ، و لا عن جزئيتين و لا عن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المعدمين فى الكم والكيف لا غير الا فيما سذكروه و لو تبعت الاشرف لكانت اتم فى نفس حكمها وخبريها مما نجها^٤ و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر] فى الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يؤخذ الاوسط نوعا مبيانا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر و كل طائر

- (١) ع : لقاسهما . (٢) خ . مها . (٣) ع السالبين . (٤) شرح : لعائل ان يقول انه لم يين باسا رهاسا ان النسجة لا تنبع الاشرف و العويل فيه ان كان على عبر اسعراء الضروب الممكنة فى كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك الحجّة على وجه الحقيق و ان كان على اسعراتها فيبسه عم بعضها بما يبنى على ان النتيجة تنبع اخس المقدمين يوجب الدور . (٥) س : منسجها و هى . (٦) شرح : اما اسرط ان نكون الصغرى موجبة او فى حكمها لتكون الاصغر اخس من الاوسط او مساوبا و ذلك هو المراد بدخوله فيه وان الاعم والمباين خارج عن الشئى .

حيوان لوجائت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس وهي « لاشيئي من الانسان بحيوان » ولا شك في كذبها ، وفي السالبتين بوخذ^١ الاكبر خاصة او فصلا للاصغر والاوسط^٢ مبائنا لهما فلو جائت النتيجة لكانت سالبة وتكذب البتة . والثاني ان تكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر في الاوسط فيتعدى اليه الاكبر ولو كانت جزئية يجوز ان يعم الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر ويحمل على بعضه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة في الموجبة ما يسلب عنه وفي السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

والمعتبر من القضايا المحصورات الاربع وكل^٣ من الصغرى والكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة في اربعة فهي ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعين من الصغرى موجباتها ومن الكبرى كليتها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح في اربعة فالباقيات^٤ من اثنى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبين كليين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم في الباء فكل حكم حكمت عليه ينعدى اليه . الضرب الثاني من كليين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب ولاشيئي من ب ا فلاشيئي من ج ا . الضرب الثالث من موجبين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب ولاشيئي من ب ا فبعض ج ليس ا .

(١) خ . يوجد . (٢) زاد في خ بعد الاوسط . فيعدى اليه الاكبر ولو كانت جزئية . وهو خطأ نشأ من الباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجي . (٣) ح : وكل واحد . (٤) خ ع : والباقيات . (٥) م خ . فليس بعض ج ا .

الشكل الثاني و هو الذى يكون الاوسط فيه محمولا فى المقدمتين و شرطه ان تكون معدمتاه مختلفتين فى الكيفية - الا فيما يذكر من بعد - و الكبرى كلية^١، اما الاول فلان المتفيعين^٢ قد ثبت عليهما او سلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد ثبت عليهما او سلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما فى الموجبتين و لا فى السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثانى فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحددين المنفيين فالنتيجة موجبة او مابينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لا قياس فى هذا الشكل من^٣ المطلقين و الوجوديين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها فى قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودى كالمفسى على المنفيين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات او سلب فليس الا اليجاب او على المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البان المذكور، الضرب الاول من كليين والكبرى سالبة فينتج كلية سالبة، مناله كل ج ب ولا شئى من ا ب فتمكس الكبرى فتصير لاشئى من ب ا وهو نانى الاول فينتج لاشئى من ج ا . او بين بالخلف فنقول ان لم يصح لاشئى من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها وهي^٤ لاشئى من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب، هذا محال، و صورة القياس صحيحة وكذا الكبرى فالمحال لازم من كذب الصغرى التى هى نقيض النتيجة . وفى

(١) شرح . فان المقيدين كالانسان و الناطق قد ثبت عليهما شيئى واحد كالمضاحك .

(٢) م : عن . (٣) فى الاصول . و هو . و ظاهر ان الضمير راجع الى «كبرى القياس» .

(٤) خ م . خلف محال .

جميع قياسات الخلف التي في الشكل الثاني يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و في الثالث بالصغرى مجعولا كبريها. الضرب الثاني من كلبين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية، مثاله لا شيء من ج ب وكل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شيء من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب، و البيان الخلفي على ما ذكرنا. الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة، مثاله بعض ج ب و لا شيء من ا ب يتبين بعكس الكبرى و الخلف كما سينا. الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة، مثاله ليس بعض ج ب وكل ا ب. لا بيان بالعكس ههنا لان السالبة الجزئية لا تعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لا قياس عن جزئيتين، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و ننم كما ذكرنا، او نين بالافتراض فتقول و لكن البعض من ج الذي لس ب د فيكون لا شيء من د ب و كان كل ا ب ينتج من ثاني الثاني لا شيء من د ا و بضم اليه د بعض ج د، فنتج من رابع الاول لبس بعض ج ا. و كل افتراض انما شم بقياس من الشكل الذي فيه ذلك الضرب و بقياس من الاول.

الشكل الثالث و هو الذي الاوسط فيه موضوع في المقدمين، و شرطه ايجاب الصغرى او^١ ان يكون في حكمه و كلية احدي المقدمتين ابهما كانت. اما الأول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدين في الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة^٢ لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المنفقان مبايناه^٣ في السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فكذب^٤ البتة، و اما الثاني فلأن المعنى الواحد الكلي قد يثبت عليه بالايجاب^٥ الجزئي شيان متفقان

(١) م: بين (٢) ع: و (٣) خ: صح نيجة، ع: صحت النسجة (٤)

م: مباينا (٥) ع: و تكذب (٦) ذبد في خ: و السلب.

او بسلبان ، او يوجب احدهما و بسلب الآخر و ليس غير الايجاب ، او امران مختلفان يجعل على الاقسام الـلـة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة تنبج اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى .

الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج^١ جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج^٢ و كل ب ا^٣ ننكس^٤ الصغرى فبرجع الى ثالث الاول فنتبج بعض ج ا^٥ او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شئى من ج ا^٦ وقرنه بصغرى الفباس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاول لا شئى من ب ا^٧ و كان كل ب ا^٨ هذا محال ولزم كذب الكبرى التى هى تقيض النتيجة.

الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيان على ما ذكرنا الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينسج موجبة جزئية بالبيان . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تنكس الصغرى ههنا فانها تنكس جزئية و لا قاس عن الجزئيتين فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فنستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخاف فنقول ان لم يصح بعض ج ا^٩ فلا شئى من ج ا^{١٠} و سم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض ففترض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا^{١١} فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا^{١٢} ينتج من اول الثالث بعض ج ا^{١٣} الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينسج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لا قياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو ا^{١٤} ليس ا^{١٥} ، د فيكون لا شئى من د ا^{١٦} فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخره^{١٧} فبستنتج^{١٨} المطلوب.

(١) م : منتج (٢) ع : كل ج ب (٣) خ ع : منكس (٤) ش : جزئيتين (٥) خ : المؤخرة (٦) خ : منسج .

و الافتراض انما وضع لجعل فضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبين بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا . و حيث صحت الجزئية صحت الشخصة في الاشكال .

التلويح الثاني في المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا كانت المقدمتان موجبتين بجهة واحدة فالنتيجة جلي ان سبهما ، و الممكنتان تنبجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم الفعل بامكانه ولا بنوف كئيرا . واعلم ان النتيجة في الشكل الاول تابعة للكبرى في المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فاما اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبعة الامكان جواز اللافوق ابدأ فاذا لم ينصف الجيم بالباينة ابدأ فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالعوة فهي ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل ب ا مادام ب الذي هم الواجب و غيره مع^٢ بدم^٤ بالضرورة فبدوم ا بالضرورة ففي هذين نبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال في هذه كل ب ا مادام ب لا دائماً لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائماً حكمنا ان كل موصوف ب لا ندرم له العدم دوام البائية وكان من الموصوفات ب ج الذي ضروري له البائية فلا صدقان .

و تعلم^٦ مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد ما يوصف بانه ب دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت في المقول^٧ على الكل فلا مدخل للبائية الغير الضرورية في حمل الالفية على موصوفاتها فهي واجبة دونها و ج من الموصوفات ب بالامكان فاذا فرض وقوعه

(١) خ . اذ ، ع : و اذا (٢) م : فاذا (٣) خ : بچ (٤) زيد في خ : ب
(٥) زيد في خ م : فانه لا يصدق مع الضرورة الصغرى (٦) خ م : تعلم (٧) ع :
العول .

فيجب دونه له الالقية .

واستنتى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية^١ و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات^٢ فكانه لا يحتاج الى استثناء^٣.

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة مما يعكس^٤ فيرجع الى الاول و تسعها النتيجة لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صابرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنهى الى ان تكون كبرى فى الاول فتنبعها نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانية ، فالعبرة^٥ فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتنبعها النتيجة .

و ههنا ضابط^٦ اعلم ان فى^٧ هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى افتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما بقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعى ج او بعضه و ا متباينتان^٨ بالضرورة اذ لو دخل احدهما فى الاخرى ولو بالامكان لنعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مغلفى^٩ الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورة السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

(١) لا يوجد - ضرورية > فى ع خ (٢) م خ : الموحد (٣) م : الاستثناء

(٤) ع خ : يعكس (٥) من هنا الى > هى كبرى > ساقط من م (٦) زيد فى م خ :

فى الجهات (٧) لا يوجد > فى > فى ع (٨) فى الاصول . مباينتان (٩) ش :

مغلفى .

الآخري كممكنة خاصة اوعامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورية و نحوها . وكل جهة بعم الضرورة^١ و غيرها اذا كانت في مقدمة مع^٢ ضرورية و اخلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضا فلنا

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة التي نرجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بحالها صائرة كبرى الاول فتتبعها النتيجة الا فيما استثنى في الاول فنفي^٣ ما كبراه جزئية كالرابع و الخامس . و ظن^٤ في الرابع ان^٥ النتيجة تتبع الصغرى لانها نصير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهان بخلاف ناني الثاني فان النتيجة تنعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و في الضريين بين بالافتراض ان النتيجة تامة للكبرى^٦ فان كل ١٥ و لا شئ من ١٥ جهتهما جهة الكبرى ان فيها لقيامهما مقامهما وهما كبريا العباسين الآخرين في الافتراضين فسيبهما^٧ النتيجة فكون تبعت كبرى الاصلين .

فان قيل اذا كان مرد الشككين الى الاول فلاحاجة اليهما ، فيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد نفق ان يكون الوضع الطبيعي لعدمى فاس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول نغير عن الوضع الطبيعي كقولنا في الثاني كل جسم منقسم و لا شئ من النفس بمنقسم فاذا عكست الى لا شئ من المنقسم بنفس تغيرت من الوضع الطبيعي اذ الصفات اولى بالمحمولية و ان كان يصح موضوعتها^٨ ، وكذلك في قولنا كل انسان مائ و كل انسان منقسم فان الوضع الطبيعي سغير بالعكس وان صح . و الناني يتنفع به في الفرق فكانه فيل فيه جيم محمول عليه ب و ١ مسلوب عه

- (١) خ : الضرورية (٢) م : ض : معبا (٣) ح : م : هي (٤) ع : فان
(٥) لا توجد « ان » في خ (٦) ع : الكبرى (٧) خ : م : فسيبهما (٨) خ :
موضوعها .

ب فافترها . و الثالث ينفع به فى النفس كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل ' الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث .

فان قيل لما حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس^١ و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف و العكوس ما ذكرتموه فهلاً عَمَّتم الحنف او الاعبار ، قيل مبنى الحنف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسينه لا يكاد يفتر الى غيره فانا اذا فلناكل ج ب ولا شئنى من ا ب فالطبع الصحيح بنفطن لأن الذى هو ب لا يكون الذى هو ليس ب ب مع ليس ا ، و اذا قيل كل^٢ ب ج و كل^٣ ب ا فى الثالث بنفطن النفس لأن ب هو موصوف بالجيبة و الألفية شئنى فى احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فذفس قياسينه بعيد من الطبع و اثبات قياسينه اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به وحذف ، فلم بنفطن جالينوس وبعض من ذبَّ عنه من السآخرين لهذه الدقيقة فشوشوا^٤ وشنعوا وضلوا و اضلوا . و العجب انه شتم على المعلم الاول فى المخلطات من المطلقات بان ابرادها عديم الجوى و اكثر فضاضا علمه مطلقة

و عدى ان الشكل السامى ليس بناتج^٥ لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعبر كذا يابى لنا ان نفن^٦ كثيرا من الاضراب الفاسدة بزوائد فتنتج فهو لهذا دون الثالث ، فعولناكل ج ب و لا شئنى من ا ب لذاته لا يلزم^٧ منه شئنى و لا رده^٨ الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا عيىض ، الا انه عظيم النفع فى العلوم .

التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المنصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

(١) خ م : فقبل (٢) خ م : العكسين (٣) ع م : كل ج ب (٤) ع : كل
 ا ب (٥) خ : فترسوا و شقوا (٦) خ : سابج (٧) خ : نفس (٨) ، و لعل
 الصواب : هيد . (٨) ع : لا يلزمه شئنى (٩) ع : مرده (بلا نعط) .

الاول تالي الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . ومن الشكل الثاني يشتركان في تال ، وفي الثالث في مقدم . والبيان العكسي و الخلفي على ما ذكرنا .

و من المنفصلين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما في جزء غير تام^١ و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل^٢ عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتركب القياس من منصلة و حملية ، والقريب ما تقع الشركة في التالى فتحصل النتيجة منصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تالف التالى والحملية . ويجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مال ان نكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د و كل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مال ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول^٣ مما سلف لا يصعب على الفريضة التامة .

و قد يتركب القياس من منفصلة و حملية والمنفصلة كبرى ، ماله . الدلالة عدد و كل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و قد نفع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل منحرك اما نبات او حيوان او جماد و كل نبات جسم

(١) شرح : الشركة فيه [في هذا القسم] قد تكون في جزء تام و غير تام وصاحب الكتاب لم يعرض للاول و ماله : اما ا ب اوج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقتين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فليس ه د . (٢) هذه هي العورة الصحيحة لهذا المثال اعدت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هي مطابقة لما في كتاب النجاة لعطاء بلعظ . (٣) خ م : الاحوال .

وكل حيوان جسم وكل جماد جسم، فهذا هو الاستفراء، اتمام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول الحملات و هو كل منحرك جسم ، و على هذا سنخرج الباقي .

و قد فمع التأليف من منفصلة و منفصلة و الاشتراك في جزء، غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذو عدد^١ و كل ذي عدد فهو^٢ اما زوج و اما فرد فالنتيجة معدهما ذلك بعينه و نالها بسببة تأليف التالي و المنفصلة كقولنا^٣ ان كان هذا كثيرا فهو أما و أما . و قد يقع في جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصبح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصبح منفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل لس بوجود . و لانطول في هذا المختصر ما لأبحاث البه فالذكي : لا يعجز عن استخراج ما بفي .

التلويح الرابع في الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئي الشرطية او وضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و العباس الذي منه ذلك استثنائي ، وبم بشرطية و حملية فيما تتركب من الشرطيات من حمليين ، ففي المصلة يُستثنى عين المعدم فينتج عين التالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج^٤ النهار موجود . او يُستثنى نفيض التالي لينتج نفيض المعدم كقولنا في المال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة و اما استثناء عين التالي او نفيض المعدم فلا ينتج اذ ربما يقع التالي اعم فلا يلزم من وضع الاخص وضع الاخص و لا من رفع الاخص رفع الاخص و لكن يلزم من وضع الاخص

(١) ع ، فهو عدد (٢) لا يوجد « فهو » في خ م (٣) م : كقولك (٤)

خ : و الزكي (٥) خ م . ان النهار . (٦) في الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص^١، وفي محال المساواة^٢ قد تنأتى الاستثنائات الاربعة ولكن لا تُعتبر خصوصيات المواد. و الاضرب العقيدة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفاقات.

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة ولا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد في السوق ان يكون قائما، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء، التالي فتكون ضرورية. وكذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو بنفسه بالفعل اذ الربط في المتصلة هو اللزوم ولا لزوم الا للتنفس بالقوة وهو ضرورى دائم.

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فبنتج نقيض ما بقى فل او كر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فبنتج لبس بزائد ولا ناقص. او يُستثنى نقيض ما نتفق فبنتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة في البوابة ان تعددت الاجزاء.

و [اما] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط بسننى فيها النقيض لينتج العين، ولا ينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لا يكون نباتا فبغال لكنه حيوان فنتج انه ليس بنبات لا غير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لا غير. و المحرفات ترد الى النظم المستقيم. و المنفصلة التي اجزاها غير متناهية لا يستثنى [فهاشيتي] فان رفع الكل^٢ لوضع واحد لا يمكن و وضع واحد

(١) شرح: هذا هو الذى اسدل به صاحب الكتاب على عمم الضربين و لا يسم ذلك

الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره فلنا وكذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه. (٢) شرح: اى فى الموارد التي يكون التالي فيها مساويا للمعمد.

(٣) شرح: ينبغي ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا سم فلا نحصل و لا اسماء فى العاس المنفصل الابد تمام الانفصال ونحصله، وهذا اخصر من الوجه الذى اوردته فى الكتاب. و مثال هذه المنفصلة قولنا: اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلاثة او اربعة و هلم جرا.

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فى التصور .

التلويح الخامس فى القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهى شرطية لا بد من استثناء لنتيج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة^١ جزء آخر فلا بد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت^٢ مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فى السواذج و يجوز فى غيرها كالاستقراء التام مع ان الكرة هناك فى حكم المقدمين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلامناسبة فلا انتاج و اذا تناسب كل من المقدمتين طرفا فلا مدخل للثالث اجمالا . و تفصل تفصيلا لوحيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا افتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلا بد من^٣ ان تشترك مقدمتان فى طرف واحد لها فيصير جزء النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال^٤ . بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساوها الى نتيجة واحدة و هى فى قياسات كثيرة مبيّنة لمعدنى القياس الناتج لذلك النسجة اذا كانتا غير بيتين^٥ بذانيتها فلا بد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذى يذكر فيه النتائج^٦ بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

(١) م . و النتيجة (٢) فى الاصول : حصل (٣) م : فلا بد و ان (٤) سرح . لعائل ان دعوى الميعن ان كل حد اوسط فهو مشترك والوجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفها كلية فلم قلم ان كل مشترك فهو حد اوسط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فى الوجه الاجمالى و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن الفصل الذى سماه لوحا . انتهى كلام الشارح وله كلام فى لفظة « اللوحى » سجدنى . (٥) خ : مبيتين . (٦) ع : الناتج ، م : النتائج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا د فكل ج د وهكذا الى المطلوب . واما مفصول وهو الذي فصلت النتائج عنه وطويت كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ا د وكل د ه فكل ج ه .

و ظن ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر » و الشمس طالعة فالاعشى يبصر ، قياس بسيط وليس الا مركبا مفصولا حنف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجمولا نتيجة مرة و معدمة اخرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لابد فيه من استنتاج من قياس افتراضي بالضرورة لبحذف الحد الاوسط المشترك وهو النهار موجود و يجمع الطرفين ثم سنتنى .

التلويح السادس في قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس ينبت صحة المطلوب بابطال نقيضه اذ الحق لا يخرج منهما . و يتركب من قياسين اقتراني واستثنائي ، ماله ان لم يصدق قولنا لبس بعض ج ب فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او بينت ، وهو قياس من شرطية وحملية ، فنتج : ان لم يصدق قولنا لبس بعض ج ب فكل ج ا ويستثنى نقيض التالي وهو ليس ج ا فينتج ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق . و هو في الجملة ان نأخذ نقبض المطلوب و نقرنه مع صادقة لينتج المحال ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذي ادى الى المحال فان صورة القياس صحيحة والمقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقبض المطلوب . و لا يناني تصحيح المطلوب بتقرين نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول في الجميع فان الموجبة الكلية لا يمكن تبينها بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية و لا تصلح لكبروية الاول و لا لصغرويه فتبين بالناني فتجعل صفراء و بالثالث فتجعل كبراه ، و هكذا ينظر في غيره من المطالب .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ^١ نقيض المحال و تقريره مع المقدمة الصادقة على ما يسر^٢ من الاشكال فنتيج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد^٣ من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقريره باحدى المقدمتين لينتج نقيض المعمة الاخرى او ضدها . و يسعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول، مناله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئي من ج ا ان قرن^٤ بالكبرى سنج من الباني ضد الصغرى و نعيمضا ليس بعض و ان قرن بها ابطالها بالتناقض وان امرناهما بالصغرى يسجان من الثالث نقيض الكبرى اذلا نتج الثالث غير الجزئي ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الباني و الكبرى الى الثالث و في الباني عند ابطال صفراء الى الاول و كبراه الى الثالث و في الثالث عند ابطال صفراء الى الثاني و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع في قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس^٥ احدى مقدمتيها لنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما سجه^٦ . و يسعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت^٧ احدى المقدمتين غير بيينة

(١) ح م ع . فبأخذ (٢) م : نين (٣) شرح . اذا قطعنا النظر عن الاشرط و ادوانه و صحيح المطلوب كان رد الخلف الى المسميم هو عكس القياس بعينه فان القياس بعض المطلوب مع المعمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنح لكل ج ا اذا اخذ بعض هذه النتيجة و هو لس كل ج ا منضمنا الى ب ا اسج بعض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و الصحيح كما عرفت . (٤) ع س خ . امرن . (٥) شرح . العكس المذكور هاهنا لبس المراد به العكس المذكور آما بل هذا انما هو لخصوصية المادة لالصورة الفضة لعدم اطراده في المواد . (٦) خ و في السرح : سجه^٦ ، و يرى في هاهنا ش سجه^٦ . و يقول النارج : معناه ان سبجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى معدميه انجت المقدمة الاخرى التي كانت سجة لها (٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم النفاير . و لابد من كون المقدمات متعاكسة لتتخطا^١ الكمية مناله كل انسان متعجب و كل منعجب ضحاك^٢ فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى و افرت مع النتيجة المجهولة كبرها نتجت الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق في قياس ناتج للسلب^٣ فانتهج المقدمة السالبة ، و لا اساج للموجبة ففي الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن^٤ النتيجة بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تفرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة في موضع نم سوالب متعاكسة سلبا و ايجابا معدولا مجمولا في الاصل وعكسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير وكل ما ليس بكثير فهو واحد وكل واحد فهو غير كثير وبالعكس، وكذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان العكس كل عديم الانقسام واحد و لا سئى من الواحد بكثير فلا شئى من عديم الانقسام بكثير و اردنا في الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير والكبرى بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هي كل عديم الانقسام واحد . و بالاقران قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا

التلويح الثامن في اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا يطلب في العلوم فاذا اردت تركيب قياس فخذ حدى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

(١) خ : ليعط . (٢) م هنا و بعده : ضاحك . (٣) س : مانح السلب .

(٤) شرح : قوله فمرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه بعكس الصغرى و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرف ما الذى يريد بالعكس منها .

الذاتيات بأسرها والعرضيات وذاتيات العرضيات وعرضياتها وعرضيات الذاتيات ،
و قد علمت ان الاواسط مناهبة ، فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما
يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول
الطرفين او موضوعهما صح من الثاني والثالث سواء كان الحمل او الوضع في موجبة
او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة في العلوم^٢ يورد حجتها على نظم مستقيم بل قد نحرف،
فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما تناسب المطلوب ان تناسب
لكلية المطلوب فهي شرطية فنستسي^٣ الانناج و ان تناسب لجزء^٤ فليطلب ما يناسب
الجزء الآخر، وان كانت^٥ هناك معدمات مبصرة^٦ فليجهد^٧ حتى يلفق على نسق الاشكال
مشركة في امر منسية الى المطلوب فيُفْضَى اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر
الى المعنى فكثير ما تناسب شيئا بالمعنى وزن اللفظ، ويبدل اللفظ المركب بالبسيط لثلا
بلفظ ببسمل مركبا في موضع و مفردا في آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من
ذواي سلب فتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كفولك اللنة لازوج و كل لازوج
مرد فالثلثة مرد .

المويح التاسع في استقرار النتائج و في صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنج بالذات فضة ناتج بالعرض لعكسها و عكس نفيضا فيما له ذاك^٨
و بطلان بعضها ، و ينتج ما يدخل في موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

(١) خ م : او . (٢) لا يوجد في العلوم ، في ع . (٣) خ : و يسنى ،
ع : يسنى (٤) م : بجزئه . (٥) اصل : كان . (٦) خ : مشركة . (٧) م :
فليجهد . (٨) خ م : ذلك ، و في الترح : قدنه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذاك
على ان الخمسة الى بالعرض قد لا يسمح من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا
عكس فيض لها كما بهت عليه عند الكلام في عكس النعش [راجع التعليق هناك]
و ان كان ظاهر كلامه هاك شعر بخلافه و يعبر الى الاول الذي ذكره في بابه .

الى الاكبر انهما ينتجها قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الاكبر اليه و الى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر و يسمى نتيجة مع نتيجة^١ . و لا نتيجة تحت نتيجة فى ناتج جزئى .

فصل : و اعلم انا اذا قلنا كلما كانت معدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كليا لما عرفت و لا يستثنى نقيض المقدم فى الاستثنائيات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول صادقة و الكبرى كاذبة فى كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الكبرى صادقة كلية ينتج ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و فى غير هذا^٢ لا يسنع الصادق من كاذبتين .

التلويح العاشر فى القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على

المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شئى عن نفسه او عن ذاتيه^٣ للتغليط و يغير اللفظ لتباعد الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يفرر نقيضها لحجة ، ما او نحوه^٤ و يقرن معها و الاصغر و الاكبر مترادفان كقولنا كل انسان حيوان و ليس و لا واحد من الحيوان يبشر ينتج ان لاشئى من الانسان يبشر ، و كذا على الشكل الثانى و الثالث . و ينبغى ان تختلف المقدمتان بالكيفية فى الاشكال كلها .

و المصادرة على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه معدمة فى القياس

(١) لا يوجد « مع نتيجة » فى خ م ع . (٢) ع : ذلك . (٣) شرح : قوله

او عن ذاتيه ، لم اجده فى غير كلام صاحب الكتاب و يمل عليه فى المطارحات بما يدل على ان مراده به سلب ذاتى الشئى عنه لاسلبه عن ذاته و هو انسب . (٤) ش : بحجة .

(٥) شرح : يريد بنحو النقيض الضد او عكسه .

الناج له مع تبديل اللفظ برادفه كقولنا كل انسان بشر وكل بشر متفكر فكل انسان متفكر . وقد يتفق في قياس واحد وقد يتفق في قياسات كثيرة وهو ابعد عن تفتن الخصم فينجر آخرها الى المطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف القدمات طريق في التبيكيت فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ١ ومقدمناه اللتان تستسلفهما كل ج ب وكل ب ١ فالاولى ان تحلل الصغرى و نأخذ الاصغرى مقدمة متصل بالاوسط بعد حين وكذلك الاكبر لئلا يتفتن الخصم للحيلة .

المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء وهو الحكم على كلى بما وجد في جزئياته الكثيرة^١، وذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاسفراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك في المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهده من الناس والبهائم والسباع وغيرها فيجوز ان يخرج من الاسفراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقراء . وان امكن الاثبات على الجميع ليسند^٢ الحكم الى الكلى فهو الاستقراء البام المذكور وهو قياس مستقيم مقسم^٣ . ونحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

(١) سرح : هذا العريف المذكور للاستقراء بدخل فيه القياس البعم الذى هو الاسفراء البام لان كل جزئيات الشئى يصدق عليها انها جزئياته الكبره ، فاذا اريد تخصيمه بالناس قبل في عدد كثير من جملة جزئياته وهذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاسفراء مطلقا بعدم اعادة العين . (٢) ع : لبشده ، م ليسند ، خ : كنسبة . (٣) شرح : الاسفراء البام الذى هو القياس البعم قد عرفت صورته في الاقرانيات الشرطية وهو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجياد والنبات والحيوان جسم فان هذه لايجر عن شئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شئى بما وجد فى شئى آخر يشاركه فى معنى جامع ، و سماء الظاهريون قياسا و سمو اللاحق فرعا والمقيس عليه اصلا كقولهم العالم مؤلف فيكون محدثا قياسا على البيت و له اربعة حدود^١ ، و ذلك غير متبين^٢ لوجوه احدها منع افتضاء التأليف الحدوث وفى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

وحجتهم فى علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو اللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استفراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و التفسير و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية او تأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فنعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتناؤه على الخصوصية ههنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شئى علتان كما سيأتى^٣ ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود مغرضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شئت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فأبرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعشرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بين ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث التحريير فشر عليه بعد حين . ثم ان سلم لهم ان الصفات هذه فلم لا يجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلا بد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

(١) شرح : ليس المراد بالحدود ههنا المعنى المذكور فى العياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد نسمي بالمناط والدار . (٢) ش : مبين . (٣) شرح : سيانى فى الملين الباقيين .

قال وجدت الحدوث^١ دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال في ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكمالها بها وان انضم الى هذه ايضا اقتضاء فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلا تعدية به^٢ وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات وعادت العقبة الكتود ولا مطمع له في ذلك. وان سلم ان التأليف هو المناط المستقل بالعلبة فيجوز ان يكون له قسمان اثري وعصرى وجد في اليت فلزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فاني يتقصى^٣ و ان تقصى فهو برهاني لا جدلي فليس للتمثيل مدخل.

ومما ذكرناه قياس الضبر وهو قياس حذفت كبراه اما الظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لثلا يظهر كذب المعمة كقول العائل فلان يطوف بالليل فهو سارق. ومن الضمير الدبل وهو ما يكون الاوسط اماراة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرأة ذات لبن فقد ولدت. ومنه العلامة وهي قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثاني كقولهم هذه المرأة مصفار فهي اذن حبلى، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا وظالما. ومنه الرأي وهو قضية محمودة كقولهم الاصدقاء بنصحون والاعداء بحاسدون وفي الاغلب مهمة.

- (١) شرح: يريد لو اعرض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم وهو الحدوث وجد مع المعنى الجامع وهو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو ان مغل بالتأليف لا بلك التي لم توجد حال وجوده. (٢) شرح: معناه ان التأليف مثلا جار ان يكون جزءا من العلة لا علة نامة فلا يمتدى الحكم الى العرع بمجرد. (٣) شرح: يريد انه لا سبيل الى النفسى اى الخروج من هذه السؤالات كلها وعلى تقدير النفسى بان بين وجه الحصر وبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهاني. (٤) ح ٢ ع: برهان. (٥) اصل: علامة وهو. (٦) اصل: وهي.

و مما ذكرنا الفراسة و هي^١ قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يستدل بها على خُلق للزومها^٢ لمزاج هما معلولاه فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، وهو يشبه التمثيل^٣ فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع كعظم الاعالي والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة في غيرهما من الحيوانات؛ ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها ليست حجة دون استثناء و فائدتها اخطار الافسام بالبال و لا يفيد في القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجزء الآخر من الانفصال مجعولا مقدمة و كذا ان كان الاستثناء اوليا.

المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة

و هي على اصناف احدها الواجب قبولها و هي ستة اقسام . الاول الاوليات و هي قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه في نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورهما دون مشاهدة و سبب خارج كحكمننا ان الكل اعظم من انجزء و ان الشخص في حالة واحدة لا يحل مكانين و نحوهما ، و ان توقف العقل في تصديق نحو هذه فلتوقفه في التصور لا غير . و الثاني المشاهدات و هي فضا يحكم العقل بها لمشاهدة قوى^٤ اما ظاهرة او باطنة كحكمننا ان الشمس مضية و ان لنا و هما و خيالا و خوفا و غيرها . و الثالث المجربات و هي قضايا مبدء الحكم بها مشاهدات مكررة مذكرة موقعة

(١) اصل : و هو . (٢) خ : للزومها . (٣) ع خ م : النمبلى . (٤)

ع : الحيوان . (٥) شرح : اوليا اى غير محتاج الى البيان . (٦) شرح : حكمننا ان الشمس مضية هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقى الامثلة هي لما يحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

اليقين وقد تفيد غلبة الظن ، و اليعنى يختص بالعلوم الحقيقية ، ولا به و ان تأمن النفس وقوع الشيء بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع ، وفيه قياسية خفية من طريق انه لو كان اتفاقا لما وقع فى الاكثر و يُستثنى نقيض النالى ، و ليس على المنطقى البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هى قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه ، و تقرب من المجربات الان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرار و التجريبات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المنواترات و هى قضايا تحكم النفس بها حكما يعينها لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرة بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر فى عدد قرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها فلت او كثرت . و يقينك التواترى والتجربى و الحدسى ليس بحجة على غيرك فلربما لم يحصل له و ليس لك تبكيك من ينكره فى موضع . السادس قضايا قياساتها معها و هى قضايا انما^١ يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه^٢ الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوى للآخر .

الصنف الثانى المشهورات و هى قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحموده و هى قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات و شرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة^٣ عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم بسأنس بما وراء اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

(١) لا يوجد « اما » مى ع . (٢) كذا والاولى : « لا يعزب عن الذهن » كما

فى النجاة وسائر الكتب . (٣) خ : السيرة ، م : السوء .

أوّلِي فيحمل على الأوّلِي وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد صرف الشرع عن كثير كتقييح الذبايح ونحوه ، ولكل امة مشهورات و كثيرا ما تتطابق عليه الآداب و الشرايع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصف الثاني الوهيمات و هي قضايا يوجبها الوهم الانساني فمنها صادقة كأمور محسوسة يدخل في الواجب قبولها و منها كاذبة و هي قضايا في امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق كحكمنا ان كل موجود مشارٌ اليه و وراء العالم فضاء لا يتناهى و غير ذلك ، و لولا ان العقل و الشرايع دافعاها لكانت تؤخذ من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال في جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد العقل في مقدمات ناتجة لنفيضها و عند النتائج ينكس^١ على عفيه ، و الوهم ينكر نفسه .

الصف الرابع المأخوذات و هي اما مقبولات ممن يحسن به الظن لامر ساوى او مزيد من عقل و تدبر كالمأخوذات من السلف و اَمّا تفريريات^٢ تؤخذ من الخصم لبنى عليه الكلام في دفعه او ما يورد من المقدمات في مبدئ^٣ العلوم و برهانها في موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع استنكار^٤ و حينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس و نسمى اصولا موضوعة ستعرف فيما بعده كيفيتها .

الصف الخامس المظنونات و هي قضايا تحكم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحكم بان الشئ كذا مع الشعور بامكان مقابله كحكمك بان فلانا يطوف بالليل فهو منلم للتقر^٥ . و من جعلها المشهورات الى تأخذها النفس في بادى الرأى فاذا فكرت فيها رجعت عنها كقول الفائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المشبهات و هي قضايا يُحكم بها لمشابهتها للسواجب قبوله او لغيره

(١) خ : ينمكس ، م : ينقص . و السن مطابق للاشارات بعين العبارة . (٢) خ : تفريريات . (٣) في الاشارات . مبادئ . (٤) خ : الاستنكار . (٥) شرح : يشير الى انه يسنه عند الكلام في البرهان . (٦) في الاصول : مسلم الثمر ، للثر ، للثر . و عبارة سابر المنطقيين في هذا المال . فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون في اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخیلات وهى قضايا مؤثرة فى النفس عند الورد عليها بقبض اوسط و نحوها و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سبال و العسل مرة مقيّة ، فترغب و تنفر . و كير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكتب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل^١ . و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للصدى او لتأثير غيره و هى المخیلات ، و ما يورد للصدى اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تعليدا صرفا كالمأخوذات او يفضيها امر من النفس ، و هذه اما ان تعتمد^٢ مع الالفات الى نفيها كالمظنونات او عدم الالتفات ، و هى اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يوهى ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يعمل فى البرهان كانت فى نفسها

(١) شرح : اما تدخل هذه الاصناف فكذلك المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات وكذلك الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذى من الخصم كالقريرات و الذى من الجمهور كالمشهورات و الذى من العقل كالاوليات .

(٢) شرح: الصواب فى سمة التقسيم ان يقال . و ما يفضيه امر من النفس اما ان يعتمد اعدادا جازما او غير جازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثانى ان لم يكن موجه الوهم الاساسى او عموم الاعراف به فهو مخصص باسم المظنونات ، وان كان موجه الوهم الانسانى فهو من الوهميات - لا كلها لان حكم الوهم فى المحسوسات يكون جازما - و ان كان موجه عموم الاعراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل فى قسم الجازم ، فافهم ذلك . و انما تساهل فى هذا الوضع لان عدم تحقيق حصر هذه الموارد لا يأتى منه ضرر فى العلوم الخفيفة و ليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطرحا فى اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا
الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا وكذا من غيرها
بحسب كل مقدمة ولكن ينبغي ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان.
و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطائية المظنونيات و المقبولات و
للشعرية المخيلات و للغالطات الوهميات و المشبهات ، و في الجملة^١ فوائد معرفة
هذه^٢ التحرز عنها والامتحان و تسمى سوفسطائية، و فوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير
الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد العصور و الجدل للمتوسط ، و
فيه ايضا مقابلة فاسد بفساد لئلا يشرع مع كل مهارش^٣ في البرهان ، و الشرعيات و
الخطائيات لترغيب و ترهيب في امر ديني او غرض دينوي^٤.

(١) خ : المشبهات في الجملة و . (٢) هذه اي الغالطات . و في النسخ : لما
بين انقسام القياس بحسب موادها الى خمسة اسام ذكر بعد ذلك ما يحصل من كل واحد
من هذه من الفائدة او العوائد و ابدء بالغالطى فذكر ان الغالطات تعرف من وجهين
احدهما يقع الاحراز عنها و ثانيهما ليسجن بها من يكون مضطرا في العلم فيظهر عجزه
فلا يجمع الاقتداء به و يسمى على القديرين سوفسطائية و يسمى العلم الذي يشمل عليها
من المنطق سوفسطيقا و معناه بالونانية حل شبه الغالطين على ما قيل ، و ربما سميت
امحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما . (٣) خ : ممارس، م : مهارتين . و في المنجد :
هارش بعض الكلاب على بعضها حرصها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمه . (٤) شرح :
اما الخطائيات ففي الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها
«الاكثر» و لابد منه اذ من الخطابة ما يفيد في امر ديني ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه
منها للنفس على تحصيل العلم اليقيني او معداد لها لقبول ذلك من المبدء المتأرق فيكون
فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان . و للمفكرين و من هذا خذوهم من المتأخرين
في كل واحد من الجدل و الخطابة و الشرعيات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض
لهذه الباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد و المغالطات و ضوابط و فيه ستة تلويحات

التلويح الاول في المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشيئي موجود و يسمى هل البسيط^١ اوهل هو بحال كذا ، مما مع ماوراء الوجود، و يسمى هل المركب . و منها مطلب ما الشيئي يطلب به ماهية الشيئي و حقيقته ان عرف وجوده فان القول عليه انه حقيقة عند الوجود يسمى قبل ذلك مفهوما ولا يقال له حقيقة و اياه نغني اذا قلنا الحقيقة تفهم بدون^٢ الوجود. و قد يطلب بما مفهوم الاسم ولدى الوجود يصير المفهوم بعينه حداً او رسماً. و دماء الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط و الطالبة للحقيقة تتأخر عنه . و منها مطلب ائى و يطلب به تميز الشيئي عن غيره . و منها مطلب لم و يطلب به علة نسبة حدى النتيجة فى نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة. و ههنا مطالب اخرى مثل كيف و اين و متى و قد تغنى عنها ائى و لكن الامهات اربع انتان تصورتان و اخريان تصديقتان .

(١) كذا بنذكر صفة هل ، هنا و فى السطر التالى (قوله هل المركب) ، و لعله بتعدير كلمة « مطلب » ، مع احتمال ان يكون من سهو النسخ . ومن الملحوظ ان هذه المسألة بعينها توجد فى عبارة كتاب حكمة الاشراف و عبارة منظومة السبزواري كقوله: و هل بسيطاً و مرکباً ثبت ، وقوله : و ما هو الشارح و الحقيقى . مع انه كثيراً ما يعبر عن هذه الحروف بالنايث فيقول : ما الشارحة و هل البسيطة ، فتأمل . (٢) ع : دون ، خ م : بدل .

التلويح الثاني في برهان ان وبرهان لم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط في البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنيا و يعطى اللمية في نفس الامر و فى التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة فى السذهن فقط اى يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان ان سواء كان الاوسط معلول النسبة كما فى قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و فى برهان لم كان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب ، وبرهان لم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده فى الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم^١.

التلويح الثالث فى اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نغنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة و المناسبة و العدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطوسة الانف كما ضرب به المثال^٢، فما

١ - شرح : و اعلم ان الاستثناء فى الاقضية الاستثنائية فى حكم الاوسط فى الاقضية الاقترانية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصل فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان ان لان الكسوف معلول النوسط ، وان قلت ان كان النوسط المذكور حاصل فالقمر منخفض لكنه حاصل فالقمر اذن منخفض فهو برهان لم لان النوسط علة الخسوف . وبهذا ينحصر البرهان فى القسمين و لا يخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس فى كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشمار به . (٢) شرح : انما خصى الاخير من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يتشبهوا به فى هذا الموضع و صاحب الكتاب لا يعتمد مطابقتها للتشبيه فذكر هذا القول للتنبيه على انه اورد اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش فى الامثلة لبنت الوجه فى عدم مطابقتها .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتي لان الاخص خارج، وما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتي بالمعنى الاول كالحقوق الحركة بالايض فهو غير ذاتي، وان كان الوسط ذاتيا بالاول^١ فذاتي .

واما المبادئ فهي الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التي منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن او على سبيل التشكك ليئين^٢. و المبادئ التي هي غير المقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعية . ويصدر العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهي القضايا التي تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض في ذلك العلم . و محمولات المقدمات لا بد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثاني و اولية اي لا يكون لها في نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتنتزج فلا اقتسام ، و في مقدمات لعلم كانت تتنازع فيه لا تشترط الاولية . و الضروري المورد ههنا^٣ هو بالضرورة ج مادام ج [لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط^٤

(١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذي يقال في مقابلة العرضي ، و هو الذاتي

المقوم . (٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و في الاشارات : الى ان يتبين .

(٣) شرح : الضروري المورد ههنا اي في البرهان يراد بالضرورة بحسب الوصف لا الضروري بحسب الذات فان الذي بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضرورة ههنا هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اي لا يشترط مادام الذات موجودة هي ب فيكون الحكم عليها ب في حال كونها ج و في حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك الذات عن الجسمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادام الذات و ان لم يكن ج . و التي في التلويحات في جميع النسخ التي وقعت عليها « هو بالضرورة ج مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجسمية » ، و هذا سهو في النسخ لا معالة فان عاداته ان يثمل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غير البئال بئال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هي الضرورة التي

دوام الجسمية فصار المقول على الكل هيئنا اخص منه و هو ايضا شرط في المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئى فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشراكة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر فى النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتى الشئى مطلوباً الا اذا كنا قد تصور لنا الشئى بلوازمه دون حقيقته كالنفس التى قد ثبت جوهريتها وهى بعد فى الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياتها و يطلب وساطة بعضها البعض فى نفس الشئى كما عرفنا جوهرية الهواء ، و لم نعرف لية ذلك فيطلب سبب كونه جسماً ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لا بد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا فى بدو الجبلية^١ فنضطر فى علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قبل فيما لا يكفى فى تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفى التنبيه .

و اعلم ان اليقين^٢ هو اعتقاد ان الشئى كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر فى نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفى نقيض الشئى^٣ و لا على

(١) ع : الخلقه . (٢) شرح ، احرز بالفيد الاول عن الظن و بالفيد الثانى عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مفدمات يفيضة لكان انسب الا انه لا باس بالآخر . و فى قوله « لا بصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشئى الميقن قد ينصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشراطه فى تعريف اليقين عدم تصور النقيض . و الذى ذكره غيره من تعريفه هو انه اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاده لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقتها لما فى نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشئى مع اعتقاد امكان نقيضه . و الوجود فى تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاده انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر فى نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة تقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظلنا وانما هو لغية نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة ، او كمن علم المتقدمين كالحاكم ان هذا بطل وكان علم ان كل بطل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المتقدمين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظن ما علم تقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشئ واحد . و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول آحاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهي معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصاة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بم تعرفون انه هو ؛ ولا يخرج من سبق العلم به او بقاء الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية او معلوما بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

(١) شرح : يريد ان الاصغر اذا كان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت

الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخلة تحت الداخلة فى الشئ داخل فى ذلك الشئ . واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذا كانت الكبرى موجبة ، اما اذا كانت سالبة فلا ، فالسال الذى ذكره لا ينطبق عليه التقدير ، لكنه يقاس عليه .

(هذه تعليقات الصفحة ٧٨)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجسمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غير مفهوم لى كما ينبغي ، و باشرط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار القول ههنا اى فى البرهان اخص مآكان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .

(٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص^١.

فصل : و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولغاير جهاتها و اذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق المجسمات ، او باطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التي هي تحت الكرات ، يقال للاخر انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعاهما متغايرين ولكن احدهما ينظر في الآخر من حيث هو اعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع في علم يسرهن عليه

(١) في غ وفي عبارة الشارح في الموردين : تخصيص . و في الشرح : جرت عادتهم ان يتشكروا على ذلك بالابق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معلوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته و صورته . و زعم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب ينمى في المطلوبات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم الصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بصوراته السابقة ، و اما في المطالب التصورية فزعم انه لا ينمى لان الصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امنع طلبه لانا نعلم ان الذي لا يكون للنفس به شعور يستحيل توجه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهو ان متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه و مجهول من وجه لانا نقول احدا الوجهين غير الآخر لاسحالة ان يكون ان يكون الشيء الواحد معلوما مجهولا مما في جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او الوجه المجهول وكلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا اني ازيدة ايضا و هو ان المنفصلة القائلة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مائة الخلو فهو ممنوع لان ههنا امر آخر و هو الذات صدق عليها الوجهان جميعا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، وكذا ان اريد انها مائة الجمع اصدقهما على تلك الذات . و على تقدير صدق منهما للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يتمتع طلبه و انما يكون كذا لولم يقرن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة التي علم تخصيصها بصفة فانها لو كانت اعني الذات والصفة معلومتين او كانتا مجهولتين استحالة الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

فى غيره و الغالب فى ما هو فوقه و ان كان يتفق فى ما تحته ، و قد تبينى مقدمات العالى على السافل المحتاج اليه فى بيان مقدماته ولكن تتغير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الى الفلسفة الأولى التى موضوعها الوجود و لا اعم منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم العقد بها ، و البرهان فى ما يدوم عقده يقينيا ، و ايضا هى بين محسوس حاضِر و غائب محتمل الفناء فلا برهان على التقديرين الا اذا اخذت كلية ملغاة خصوصياتها و حينئذ ليست منها .

و الممكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الاكترى حجة موقعة للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصاف البشرة . دون الافلية و المتساوية^١ .

التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان و كيفية^٢ الطريق اليه ، و فيه اشارة الى مشاركاتهما

و الحد لا يكسب بالبرهان لانه حينئذ يفهر الى الاوسط و يكون الحد الاكبر^٣ و المحدود الاصغر و لا بد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحد المجمعول اكبر اعم فلاحدية فاللاوسط المساوى كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوى فصلا او خاصة او رسا او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حمل الحد عليه على انه له اى للاوسط فلا يلزم ان يكون حد احد هذه الاشياء حد النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمولاته فى

(١) شرح : فوله دون الافلية و المتساوية ، يريد انه ليس للممكنات الافلية و المتساوية

حجة تدل على الوقوع بخلاف الممكنات الاكترية . (٢) لا توجد « كيفية » فى م .

(٣) ع خ : اكبر و المحدود اصغر .

الحقيقة اوشوارحه^١ فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاماً فلا حدان لشيء واحد ولا اولوية في الوساطة .

والقصة غير ناضجة بان يقال اما ان يكون ج حدا اوب اذ في الاستثناء، والحصر يعود الكلام^٢.

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها ؛ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها ، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر به خصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشئى عن حد ضده ايضا كما ظن لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها ، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تعد صفاته و يرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و ينزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل في الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوّم وجودها قسمته^٣ والمقولات فى جواب ماهو المرئبة حتى ينتهى الى مقول لا مقول تحته و تجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

(١) خ : شراطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه في المتن . (٢)

شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لا يجوز ان يتبين باستثناء شرطية منصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

(٣) شرح : المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته هي الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد وهو التركيب ، و القسمة تنفع في هذا لثلاث تنحذف واسطة ونحفظ بها القاسيم الطولية والعرضية فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغنى وغيره وتارة الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل في مشاركات بين الحد والبرهان : وقد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيء ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فبقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس وكل حالة كذا توجب زوال ضوءه فعين به الكسوف ، ويسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لنوسط الارض بينه وبين الشمس ، فقد قدم في الحد ما اخر في البرهان ^٢.

واعلم ان العلل الاربع ، وهي الفاعلية كالنجار للكرسي والمادية كالخشب له والصورية كهيئته والغائية وهي التي لاجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيء ، والغائية والصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسي لاهما بل بالكل دون الاخرين ^٣ . وقد نجتمع الاربعة في قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية منخضة من حديد مطاولة معروضة محددة الاطراف

(١) شرح : القاسيم الطولية هي ان تنقسم الشيء الى قسمين او اكر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فساعدوا القاسيم العرضية ان ينقسم الشيء بوجهين من القسم فزايدا من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه موسطا في القسم الآخر كالمال المذكور في الكتاب .

(٢) شرح : يريد ان زوال ضوء القمر متأخر في البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس وهو في الحد معدم على الوسط المذكور ، وكذلك في كل ما يقع جوابا « لا » الذي يطلب به الصور و « لم » الذي يطلب به العديق وان كان في المال المذكور نظر لا يلبق اراده اذ لا منافعة في الاملة .

(٣) شرح : يريد ان هاتين العللين [اي الصورية والغائية - م] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول - لانه فقط بل به و يباي العلل المذكورة - ولا كذلك حال العلتين الاخرين وهما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موحدا ولا يكون المعلول موجودا .

لجزء أعضاء الحيوان في القتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقي^١.

والعلة المساوية^٢ للمعلول تؤخذ في القول الشارح له، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا في حد نوعه كالعقوبة التي هي احد اسباب الحمى لا تؤخذ في حد مطلق الحمى بل في حد نوع منها كحمى القلب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا والتي هي اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل الا اوسط وجود المتخصص^٣. و ان اشتركت العلل المتخصصة كورق الخروج والتين و الكرم التي هي اخص من سرعة الانتشار في امر يساويه و هو انقشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر في الكل ، و هو عرض الاوراق فليجعل المساوي الاوسط .

التلويح الخامس في القياسات المغالطية

و الغلط في القياس قد يقع بسبب مادته^٤ و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

(١) شرح يريد ان المحددة هي العلة المادية ، و كونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصورية، و كونها لجزء أعضاء الحيوان في القتال هو العلة الفاتمة .
(٢) شرح . يعترض بذلك عن العلة التي هي اخص كالاربعة للزوجة .

(٣) شرح : يريد ان كل واحد من على السحاب هي اخص من مطلق السحاب فلا نجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول و انما نجعل اوسط المعلول المتخصص بملك العلة .

(٤) شرح : يريد ان ذلك الانقشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل في كل احد من تلك العلل الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عائد الى ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوي الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذي هو علة مساوية للمعلول اوسط في البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام في كل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها في الاربعة المذكورة يأتيك في الفلسفة الاولى عند تفاسيم الوجود و هو غير لائق في هذا الموضع . و في مباحث البرهان كلام طويل لا يناسب غرض الكتاب اسقصائه .

(٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشئ و ما يشبهه و هي افترضة العلاقات في الصفحة التالية

بشركة . و ما هو بسبب الصورة فأن لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت في السواذج والمختلطات . و النى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأن النتيجة مساوية للمقدمة في المعرفة و الجهالة فانه ليس تبين احديهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبها ، و مع كذبها اذا اوردت في القياس فلا بد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى او معنى اما الاول فقد يقع الاشتباه في نفس اللفظ كالألفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابهة و المشككة ، او لاشتباه بسبب الادوات كما يقع بسبب مصرف الربط ، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون في العلم .

و المعنوى اما ان يكون لفظ في السور كاخذ الكل^١ و كل واحد والكل ، كل

(١) شرح : الفرق بين الكل و كل واحد والكل قد مضى في شرائط الممول على الكل ، و به يعرف الفرق بين البعض السورى و الجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . و احتز بالحقى عن المجازى كالحىوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لسا عرفت ان الجزء لا يكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المملفة بالسور هى من باب الغلط بسبب في جوهر اللفظ .

هذه تعليقات الصفحة السابقة :

محصورة في ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمها الى ثلثة اقسام و ذكر في كل قسمة منها عدة مغالطات على سبيل الاسقراء . و التقسيم العاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بان يقال الغلط (او المغالطة) اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى و المتعلق باللفظ اما باعتبار انفراد او باعتبار تركيبيه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم في كتابه بالتفصيل و هو موجود في كنب المنطق الهامة كاساس الاقتباس و منطق التجريد و شرح منظومة السبزوارى ، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد في الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات و هناك مغالطات من نوع آخر لم يذكرها صاحب اللويحات و هى التى يقال لها « المغالطات الخارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و ما يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات في الكنب المختصرة ، و التويل في امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزئى الحقيقى. او بسبب فى الجهة كأخذ سوابل الجهات مكان السوابل الموصوفة بها^١ ونحوها. اولسبب فى نفس المقدمة وهو اما بتركيب الفصل كقولنا زيد طيب و زيد حسن فيركب و يقال زيد طيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا. اولايهام العكس كقولنا كل تلج ابيض فيؤخذ كل ابيض تلج او بان لا ينقل الموضوع بكليته فى العكس. اولاخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضية ليتعدى الى الياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى وهذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلها فيما يدعى انه قطعى مغالطة. او لاخذ لازم الشئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف. او لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان^٢ القاعدة فى السفينة الجارية متحرك وكل متحرك لا تبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل. او لأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس^٣. او اخذ الذهني مكان العيني وبالعكس. او اخذ منال الشئ على حكمه.

(١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخره عنها . و اما قوله و نحوها فيحمل ان يريد به الاطلاق و هو لس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس » ، ويحمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك فى السلب او غيره وقد مضى مثاله .

(٢) فى الاصول . انا . وفى الشرح : هذا وان سماء اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

(٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه قد سبق مثاله فى ضابط الحل ، و اما اخذ الذهني مكان العيني فهو كمن حكم على الجنس المنطقي بما يحكم به على الجنس النظرية التعليلات فى الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئه لجزئها . او للذهول عن شرائط الحمل . او لترك الاعتبار كمن سمع ان الكليات موجودة في الاذهان و معدومة عن الاعيان فليست موجودة في الاعيان و لا معدومة عن الاذهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا معدومة فقلط و غلط ، فرعاية الجهات و الحثيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة فد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط في المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ في الكبرى الطبيعة الحيوانية التي لا تكون في الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظي من الالف و اللام او نحوه في غيره^١ . وقد يقع بسبب لفظ بشك انه من الموضوع او من المحمول^٢ ،

(١) شرح : قوله في غيره ، اى في غير هذا المال . (٢) شرح : هذا من سوء اعتبار الحمل و هو مل قولنا « الانسان وحده ضحك و كل ضحك حيوان » مع انه لا يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو حمل وحده جزءا من المحمول فويل « الانسان هو وحده ضحك و كل ما هو وحده ضحك فهو حيوان » لجاءت النتيجة « الانسان حيوان » ، و هي صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المال بوجه آخر وهو ان الصغرى عبارة عن قضيتين احدهما موجبة و هي « الانسان ضحك » ، و الاخرى سالبة و هي « لا شئ مما ليس باسان ضحك » ، و لفظة « وحده » هي الدالة على هذه السالبة ، فباستبعاد الموجبة انتج : « الانسان حيوان » و باعتبار السالبة هو عميم . وعلى هذا الجواب يكون المغالطة في هذا المال من باب جمع المسائل في مسألة .

بنية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعي ، و اما عكسه فكمين حكم على الطبيعي بما يحكم به على المنطقي ، و اما اخذ منال الشئى على حكمه فكمين يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها في الذهن محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم ان السمع و البصر مملان بالحيوة و انما يملان بها مع الالات المخصوصة . اما قوله او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معللا بجزء العلة كقبول رفعه الفا من الرجال مسافة ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف و ليس ذلك بلازم بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اول عدم نقل الاوسط بكمليته^١ او بسبب اختلاف الاصغر والاكبر في المقدمتين والنتيجة^٢.
و من اهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة
والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينتقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون
متحركا وكل متحرك بالضرورة يقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة
يقوم بالحركة واجيب عنه بان الكبرى وجودية اى مادام متحركا مع الاعتراف بان
نتيجة الممكنة الصغرى والوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال
كل انسان يمكن ان يقوم بالحركة وليس كذا ، و انما الغلط لان الكبرى ليست
مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة
ينقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان والفرس وغيرهما بل التقوم بالحركة
للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التى وراء المتحركة .

و وضع ما ليس بعلة علة غلط يختص بالخلف^٣ وهو ان يدعى ان المحال كان
لنقيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فاذا اورد عليك قياس فانظر فى جميع اجزائه و اسواره و جهاته
و نفس مقدماته و حدودها ثم فى تركيبه انه من اى شكل و اعتبر شرائطها عسك
لا تغلط ان شاء الله .

(١) شرح : كقولنا : الانسان له شعر و كل شعر ينبت فالانسان ينبت ، وهذا من باب
سو. البائىف . (٢) شرح : كقولنا : الفلك المحد للجهات ليس ورائه جهة فهو لا
ينخرق ، فينتج منه : الفلك لا يتخرق ، فموضوع الصغرى و هو الفلك المحد لم يكن هو
بعبته موضوع النتيجة و هو الفلك مطلعا . و هذا من باب احد ما ليس بعلة علة. (٣)
شرح : قد علمت ان وضع ما ليس بعلة علة فى الاصطلاح الذكور فى حصر المفالطات
| انظر الملحقات-م | لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلاح على تخصيصه به .

(٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هى اجزاء الفلاس فلا حاجة بعد قوله « فانظر
فى جميع اجزائها » الى ان يعطف عليه النظر فى « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد
انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

التلويع السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية^١ فقد ينتفع بها فيما بعد

و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه^٢ لحاجتنا اليه

ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق العام ولا عكس ، ولا يلزم من كذب العام كذب الاخص ولا عكس ، والاعم صدقا اخص كذبا ، والاخص صدقا اعم كذبا . والمتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و تقيض الاخص اعم من تقيض العام ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب المقدم تاليه و المنصلة موجبة صادقة ، وكذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة والاستغراق^٣ و هو في المحصورة الكلية و قد يقال بازاء الكلى . و الخاص يطلق على مفهوى الجزئى^٤ بالاشتراك ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثانى فاذا كان عام ذاتيا

(١) كذا بالآنيث في جميع النسخ ، ولا شك في جوازه (مع ان الاصل هو الذكير كما في قوله : و بعضها لوحى) فانه من باب « قطعت بعض اصابعه » و الشرط في هذا الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما من عليه ابن هشام في البغنى ، و هذا الشرط موجود ها كما لا يخفى . قوله فقد ينعم ، لفظة « فقد » لا توجد الا في نسخة م . قال الشارح : هانان اللغزان اعنى العرشى و اللوحى قد استعملهما في عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبين مراده منهما ، و لعل مراده بالمرشى البعب الذى حصله بنظره و باللوحى ما اخذه من الكعب ، والله اعلم بالحقايق . (٢) في الاصول : موضوعه ، موصوفه . (٣) شرح : الشركة هى باعتبار كلة موضوعها و اما الاستغراق فلان الحكم فيها على كل فرد من امراده . (٤) شرح : قوله مفهوى الجزئى ، يريد بهما الجزئى الحقيقى والاضافى . (٥) شرح : يريد ههنا بالعام الكلى و بالخاص الجزئى الاضافى .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . (٥) شرح : قوله عاك لا تنقطع ، لان القياس كما استترف ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معد لحصولها من البدء العياش ، و قد يجوز في بعض النعوس ان لا نسعد بذلك القياس لتحصيل شئى و ان كان ذلك القياس بعينه معدا لغير تلك النفس . وربما اختلف ذلك في نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر لما خلق له .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته^١ و يتمتع عليه يجب و يتمتع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا في كل واحد الى الآخر فان للخواص طبائع يجب و يتمتع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه و جب على الجزئيات العاضرة والشخصيات تحته و كذلك ما امكن و^٢ امتنع ، و لاعمكس . والقاعدة الكلية لوجوب امر لشيئ تبطل بعدمه في جزئى منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شئ على شئ تبطل بوجوده في جزئى واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شئ على شئ نوتى تثبت بوجوده في جزئى و عدمه في آخر و لا كذلك فى الوجوب و الامتناع الانانيين انه لنفس الطبيعة فى ذلك الجزئى . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فخطا الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يعلم^٣ ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشئ لتعلقها دونها و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلى غير الكل فان الكلى ذهنى فقط و يُعقل دون جزئياته و يتفوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته ولا تدخل فيه^٤ و يوجد شبهه فى الجزئيات ، والكل مع الاجزاء ،

(١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يتمتع و يمكن لمعوم الشئ او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يتمتع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يتمتع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ فى ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمنع و يمكن . (٢) ع : او . (٣) كذا ، و يحتل : و يعلم . (٤) م : فيها . و فى الشرح : جزئيات الكلى داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه و لا تدخل تحته . (٥) شرح : فى قوله شبهه فائدة وهى ان الكلى من حيث هو كلى لا يدخل فى الجزئى لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا والكلى لا وجود له فى الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئى الموجود فيها ، بل الداخلى فى الجزئى شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لو حصل لكان له هوية لا يشار كه فيها غيره فلا كلية فلا بد من التخصص .

ضابط : فال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل وكأنه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نحقق ان الشئ واجب او ممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا ، وليس هذا الامكان هو على التفسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

ضابط : الشئ اذا كان له جزآن منشابهان لا يخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعنى ماء فان مجموعهما يشار كهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكيم فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الانثينية ، وكذلك فى الاشكال كدائرة من فوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شيئان شيئا واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين او ماء و لبن ، او ببديل احد جزئى شيئى و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غير ذلك لا يحد شبان فانهما ان بقيا فهما اتنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولا يصير شيئى شيئين الا ما يفيل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان ينفى هو وحدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

ضابط : والاولوية انما تسعمل فى شيئى نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات اى ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب الغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن^٢ قال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

اليه لا يتصور ان يشرب واحداً قط لعدم الاولوية بالنسبة اليه، ولا يعلم^١ ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهبنا اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة تُخصص واحداً لهيئة مساوية اقتضت لخصوصيتها^٢ ذلك، فلا يستعمل هذا في مثل هذه المواضع و لا في الانواع المختلفة^٣.

ضابط لوجي : و الفرض صحيح؛ لما يمكن في نفسه او عند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبني الكلام عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى ان شريك

(١) الفعل بصفة المعلوم، اي : ولا يعلم هذا الفاعل ان العطشان الخ ان عدم الاولوية الخ . (٢) م : بخصوصيتها . (٣) شرح . معناه ان الحكم بالاولوية انما يكون في الاشياء، المسقة النوع او المخلفة النوع، والاول على مسين : اما ان يخلف بالشدة والضعف او لا يخلف ، والذي لا يخلف هو كالمياه التي نمل بها ويتن بها ينرجح احدها على الآخر بالهيات المساوية والحركات العكسية ، و اما المخلفات بالنوع فالرجح فيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يخلف ما تحه بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لم يذكره اُما لانه اتبع المشهور في ان الاختلاف بالشدة والضعف اخلاف بالنوع و ان كان لا يرى ذلك كما سعرف (يعني في قسم الالهى من الكتاب - م) رأيه فيه ، او لانه عول على ان الحكم يضرر ما ذكر . (٤) ع : الصحيح . و في الشرح : العرض الغير الواضع انما يصح ان يجعل طريقا مؤديا الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المعروض امراً ممكناً، اما في نفسه ان كان الفلاس برهاناً، او عند الخصم ان كان القياس جدلياً ، و ثانيهما ان يكون المعروض ممسماً لكنت لا من الجهة التي يبني الكلام في القياس عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز استعماله في الفلاس كمن ادعى ان شريك الباري ممكن و هو المطلوب ، وصاحب الكتاب اقتصار على ذكر القياس الاول و اضمر الثاني لدلالة القرينة عليه ، و حله انا نفسر هل المراد بغير المتمنع، الذي في تالي صفري الفلاس الاول ، انه كذلك في نفسه او بحسب ذلك الفرض ؟ فان كان الاول ممسماً الشرطية ، و ان كان الثاني وجب ان يراعى هذا الفيد في السافي ، و كل غير متمنع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فكون النتيجة : لو فرضنا وجوده لكان ممكناً بحسب ذلك الفرض لكننا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، وليس ذلك هو المطلوب ، بل المطلوب انه ممكن في نفس الامر ، هذا هو العمل الحقيقي . و في الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لان فرض وجود الشيء منفرع على امكانه وذلك الامكان هو المطلوب هبنا ، فكان الامر المعروض منفرعاً على المطلوب فلو كان تفرع المطلوب عليه لزم الدور .

البارى ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن فهو ممكن مثل هذا لايجوز، و المحال من جميع الوجوه^١ انما يفرض^٢ فى شرطية يستثنى نقيض تاليها .

ضابط : كفاك فى اثبات ان الشئ^٣ عدى مثل السكون انك فى تصويره لا تحتاج الا الى استبقاء المحل ونفى شئى عنه كاستبقاء الجسم ورفع الحركة عنه .

ضابط : لا يتصور شيان وجود كل واحد منهما ، بالاخر فيتقدم^٤ كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر، هذا محال . وقيل انه لايجوز ان يكون شيان كل واحد منهما مع الآخر ضرورة فانه ان كان لكل منهما مدخل فى وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق ، وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلامعية ، وان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة والبنوة لا يتصور وجود كل واحد منهما الا مع الآخر . والشبان اذا كان لهما علة خارجة يجوز ان يقيم^٥ كل

(١) شرح : الشئى قديكون محالا من بعض الوجوه دون معنى ، و قد يكون محالا من جميع الوجوه . و هذا الثانى اما يفرض فى شرطية يستثنى فيها نقيض تاليها ليستنتج من ذلك بطلان العدم المفروض مع كونه محالا من جميع الاعنارات . و اما فرض ذلك على غير هذا الوجه فلا يصح استعماله فى قياس يستنتج منه المطلوب . (٢) خ : يعرض .

(٣) شرح : اورد على هذا ان القدم ان اريد به العدم بالزمان فمنوع اذ اللة يجب وجود الملول مع وجودها كما سنحقق ذلك [فى العلم الا لى من الكتاب - م] و ان اريد به القدم بالذات فيفسر عن معنى ذلك القدم ، ونحن لا نهم منه الا كون الشئى علة للآخر فيصير المعنى من عدم كل من الشئين على الآخر كون كل واحد منهما علة للآخر و ذلك هو الذى ادعيم اسحاله ، فيكون الدليل اعادة للدعوى بمباراة اخرى ، و ان اريد بالقدم معنى ناك فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه - و اقسام القدم ستعرفها فى تقاسيم الوجود من العلم الالهى - و الجواب ان القدم بديهى لا ينقر الى بيان فان كل واحد من القلاء ينصور تقدم حركة اليد على حركة المفاح و ان كانتا معا فى الزمان . فان كان المراد بذلك القدم [اى فى عبارة صاحب الكتاب - م] هو العملية فيكمى فى تقرير ذلك ان يقال لو كان وجود كل منهما بالاخر لا فتنقر كل واحد منهما الى نفسه و الى الآخر لان المفقر الى الشئى معبر الى [ما يفقراله] ذلك الشئى و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الى ذكر لفظ القدم . (٤) خ : ان يكون .

واحد منهما دون الآخر ضرورة كلبنتين منحيتين ، و قد يقع مثل ان يقام كل واحد منهما مع الآخر ضرورةً ولا يقوم احدهما الا مع قيام الآخر . و توقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الاجرة والاجرة على ابتلال الارض مثلا ليس بدور محال^١ فان ما توقف من ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم^٢.



(١) م : مع الآخر . (٢) شرح : اما الممنوع من الدور هو افتقار الشيئ الى ما كان مفقرا اليه بعينه ، و في هذه الصورة ليس كذا ، بل هو افتقار الشيئ الى ما كان شخص آخر من نوعه مفقرا اليه ، و ذلك جاز لا استحالة فيه . (٣) توجد في نسخة خ بعد لفظة « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمد الله العلي الكبير والصلوة على خير خلقه محمداً البشير النذير » ، و يغلب على الظن انها كلمة لكانب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

نوجد في الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية في الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، و ربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شئت عن نظر المصحح ، و الأمر ليس كذلك بل هي صور اصلية موجودة باعبانها في الاصول اثبتناها في المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح مياسى نظراً الى ما براه بعض ناقدى آثار السهروردي من أنّ هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا في هذه المسألة في مقدمة الكتاب. اما الاخطاء المطبعية فهي ما احصيناه في جدول التصويبات في آخر الكتاب و هي طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هي: ص ٢٧ س ٦ كفى (كما في ٢) ، ص ٢٧ س ١٣ : القضية المصرح بجهنها (المصرحة ٢) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ٢) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ٢) .

و لسا نتكران احتمال الخطأ في النسخ قائم كما ذكرناه في مقدمة الكتاب . و هناك كلمات مشكوكة القراءة كقوله في ص ٢٨ س ١ : « لتداهر » ، فلنا نرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف ، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا انى لا اجده في القواميس الموجودة عندي . لكننا يجب ان لاتنسى ان السهروردي صاحب صناعة في اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة في مقدمة الكتاب ، فليراجع .

٢

في صفحة ٧١ س ١٨ كلمة « متلم » تصحيح قياسي لكلمة « مسلم » بالسين، التي كانت توجد في الاصول ، كما نبهت عليه في تعليقات الصفحة نفسها (تعلية رقم ٦) ، ولكنني الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (او الاصح) هو « مسلم » بالسين (من التسليم او من الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروردي من المثال الذي يتمثل به المنطقيون في باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر) ، الا انه تمثل به في باب المظنونيات وبديل صغرى القياس (فلان يخاطب العدو) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنطقيون في مبحث المظنونيات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) وقد تمثل به السهروردي ايضا في باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة تبيحتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن ان يقال ان المثال لامناقشة فيه ، لكنني اعتمد ان تركيب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

٣

فوله في ص ٦٤ س ١٥ استقرار النناج . يوجد في بعض كتب المنطق كاساس الاقباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقرار » ، بهمزة في آخره ، لكن الاصول الموجودة عددا من كتاب الذلويحات متطابقة على «استقرار» بالراء . و لكل من القرائتين وجه و لعل الاستقرار (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

في الصفحة ٨٣ ، في التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لما هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هذا التقسيم فى الملحقات ليكون فى متناول يد القارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصه:

الغلط او المغالطة اما ان يتعلق باللفظ او المعنى ، والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه، والذي باعتبار الانفراد اما فى جوهر اللفظ او فى احواله ، فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذكور فى ايساغوجى . و ما فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للفظ لا تدخل بعد تحصيله و هى الاحوال التصريفية ، او عرضية له داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب و البناء و الشكل و الاعجام. والذي باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التركيب، او فى وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معدوما - و يسمى تفصيل المركب - او يكون معدوما فيظن موجودا - و يسمى تركيب المفصل - فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هى جوهر اللفظ و التى فى احواله الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بالتركيب و هى التى فى نفس التركيب و فى تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فاما فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تركيبها . والذي فى القضية الواحدة اما فى احد جزئيهما او فيهما معا ، و ما فى الجزئين فاما بان لا يورد بل يشبه بغيره كمفروضاته او عوارضه و يسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها و يسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذى فى القضايا باعتبار التركيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

فى مسئلة و ما فى التركيب القياسى اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احد مقدماته و هذا هو المصادرة على المطلوب ، واما بان لا تكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ما ليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادّة او من جهة الصورة ، فاما ما هو من جهة المادة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج ، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعاني منها ثلثة باعتبار القضية بافترادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة و هى جمع المسائل فى مسئلة و المصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة و سوء التأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات ، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعي ، فلتقرء العبارة متصلة به قبلها .

فهرست منطق التلويحات

| صفحة | عنوان |
|------|--|
| ١ | المردد الاول في ايسافوجي |
| ١ | التلويح الاول في غرض المنطق |
| ٣ | » الثاني في دلالة اللفظ على المعنى |
| ٣ | » الثالث في اللفظ المردد والمركب |
| ٤ | » الرابع في اللفظ الكلّي والجزئي |
| ٥ | » الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها |
| ٦ | » السادس في الموضوع والمحمول . |
| ٧ | » السابع في الذاتي والعرضي |
| ٨ | » الثامن في القول في جواب ما هو |
| ١٠ | » التاسع في الالفاظ الخمسة المردة |
| ١٢ | » العاشر في احوال لهذه الالفاظ |
| ١٤ | المردد الثاني في القول الشارح |
| ١٤ | التلويح الاول في الحد |
| ٤٥ | » الثاني في الرسم |
| ٤٥ | » الثالث في املة في الخطاء في الحد |
| ١٧ | المردد الثالث في التركيب الخبري |
| ٤٧ | التلويح الاول في انواع القضايا |
| ٢٠ | » الثاني في خصوص القضايا واهمالها وحصرها |
| ٢٢ | » الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكييبها واحكامها |
| ٢٥ | » الرابع في العدول والتحصيل |
| ٢٦ | ضابط في العمل |
| ٢٧ | المردد الرابع في جهات القضايا وتصرفات فيها |
| ٢٧ | التلويح الاول في الجهات |

| صفحة | عنوان |
|------|---|
| ٣٠ | التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة |
| ٣٣ | » الثالث في القول على الكل والعرق بين المطلقات والموجهات |
| ٣٥ | » الرابع في التناقض |
| ٤٠ | » الخامس في العكس |
| ٤٦ | المروء الخامس في تركيب العجج وفيه اثثة مطالع |
| | لمطلع الاول في حقيقة العججة |
| ٤٦ | و مواردھا و احوالھا |
| ٤٦ | التلويح الاول في نفس العججة ومبادئها و تقسيم صورھا |
| ٥٣ | » الثاني في القدمات الموجبة والمخلطات |
| ٥٦ | » الثالث في الاقترانات الشرطية |
| ٥٨ | » الرابع في الاستثنائيات |
| ٦٠ | » الخامس في القياسات المركبة |
| ٦١ | » السادس في قياس الخلف وعكس القياس |
| ٦٢ | » السابع في قياس الدور |
| ٦٣ | » الثامن في اكتساب القدمات وتعليل القياسات |
| ٦٤ | » التاسع في استقرار النتائج و في صواب النتائج عن مقدمات كاذبة |
| | » العاشر في القياسات من قضايا مقابلة والمصادرة على المطلوب |
| ٦٥ | الاول واستلاف القدمات |
| | المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به (الاستقراء، التمثيل، |
| ٦٦ | قياس الضمير، الفراسة، القسمة) |
| | المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة (الاوليات، المشهورات، |
| ٦٩ | الوهميات، المأخوذات، المظنونيات، المشبهات) |
| | المروء السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع العدد |
| ٧٤ | و المقالات و ضوابط |
| ٧ | التلويح الاول في المطالب |
| ٧٦ | » الثاني في برهان ان ولم |
| ٧٥ | » الثالث في اجزاء العلوم و ارتباطھا و تناسب موضوعاتھا |

| صفحة | عنوان |
|------|--|
| ٧٩ | فصل فى اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها |
| ٨٠ | التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان وكيفية الطريق اليه |
| ٨٢ | و فيه اشارة الى مشاركتها |
| ٨٣ | فصل فى مشاركات بين الحد و البرهان |
| ٨٧ | التلويح الخامس فى القياسات المغالطية |
| ٨٨ | ضابط فى كيفية امتحان القياس |
| ٨٨ | التلويح السادس فى ضوابط متفرقة عرشية و لوجية |
| ٩٠ | ضابط فى العام |
| ٩٠ | » الكلى لا يقع فى الوجود |
| ٩٠ | » فى تفسير > المحتمل < و بيان الممكن الترددى |
| ٩٠ | » فى اخلاف الجزء و الكل |
| ٩٠ | » فى صيرورة الشئين شيئا واحدا و صيرورة شئى شيئين |
| ٩٠ | » فى موارد استعمال الاولوية |
| ٩٢ | » فى حكم الفرض فى القياسات |
| ٩٢ | » كفاك فى اثبات ان الشئى عدمى... |
| ٩٢ | » فى الدور ، ما ممكن منه و ما يمتنع |

انتشارات دانشگاه تهران

- ۱- وراثت (۱) تألیف دکتر عزت‌الله خیبری
- ۲- A Strain Theory of Matter « « محمود حسابی
- ۳- آراء فلاسفه درباره عادت ترجمه « برزو سپهری
- ۴- کالبدشناسی هنری تألیف « نعمت‌الله کیهانی
- ۵- تاریخ بیهقی جلد دوم تصحیح سعید نفیسی
- ۶- بیماریهای دندان تألیف دکتر محمود سیاسی
- ۷- بهداشت و بازرسی خوراکیها « « سرهنگ شمس
- ۸- حماسه سرانی در ایران « « ذبیح‌الله صفا
- ۹- مزدیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی « « محمد معین
- ۱۰- نقشه برداری جلد دوم « مهندس حسن شمسی
- ۱۱- گیاه شناسی « حسین گل‌کلاب
- ۱۲- اساس الاقباس خواجه نصیر طوسی تصحیح مدرس رضوی
- ۱۳- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول تألیف دکتر حسن ستوده تهرانی
- ۱۴- روش تجزیه « « علی‌اکبر پریمن
- ۱۵- تاریخ افضل - بدایع الازمان فی وناہی کرمان در اہم آورده دکتر مهدی بیانی
- ۱۶- حقوق اساسی تألیف دکتر قاسم زاده
- ۱۷- فقه و تجارت « زمین‌العابدین ذوالمجدین
- ۱۸- راهنمای دانشگاه —
- ۱۹- مقررات دانشگاه —
- ۲۰- درختان جنگلی ایران « مهندس حبیب‌الله نابتی
- ۲۱- راهنمای دانشگاه با انگلیسی —
- ۲۲- راهنمای دانشگاه فرانسه —
- ۲۳- Les Espaces Normaux
- ۲۴- موسیقی دوره ساسانی
- ۲۵- حماسه ملی ایران
- ۲۶- زیست شناسی (۲) بحث دو نظریه لامارک
- ۲۷- هندسه تحلیلی
- ۲۸- اصول گداز و استخراج فلزات جلد اول
- ۲۹- اصول گداز و استخراج فلزات « دوم
- ۳۰- اصول گداز و استخراج فلزات « سوم
- ۳۱- ریاضیات در شیمی
- ۳۲- جنگل شناسی جلد اول
- ۳۳- اصول آموزش و پرورش
- ۳۴- فیزیولوژی گیاهی جلد اول

- ۳۵- جبر و آنالیز
۳۶- گزارش سفر هند
۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی
۳۸- تاریخ صنایع ایران - ظروف سفالین
۳۹- واژه نامه طبری
۴۰- تاریخ صنایع اروپا در قرون وسطی
۴۱- تاریخ اسلام
۴۲- جانورشناسی عمومی
۴۳- Les Connexions Normales
۴۴- کالبد شناسی توصیفی (۱) - استخوان شناسی
۴۵- روان شناسی کودک
۴۶- اصول شیمی پزشکی
۴۷- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد اول
۴۸- اکوستیک «صوت» (۱) ارتعاشات - سرعت
۴۹- انگل شناسی
۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط
۵۱- هندسه ترسیمی و هندسه رقومی
۵۲- درس اللغة والادب (۱)
۵۳- جانور شناسی سیستماتیک
۵۴- پزشکی عملی
۵۵- روش تهیه مواد آلی
۵۶- مامالی
۵۷- فیز یوژی گیاهی جلد دوم
۵۸- فلسفه آموزش و پرورش
۵۹- شیمی تجزیه
۶۰- شیمی عمومی
۶۱- امیل
۶۲- اصول علم اقتصاد
۶۳- مقاومت مصالح
۶۴- کشت گیاه حشره کش پیرتر
۶۵- آسیب شناسی
۶۶- مکانیک فیزیک
۶۷- کالبد شناسی توصیفی (۴) - فصل شناسی
۶۸- درمان شناسی جلد اول
۶۹- درمان شناسی «دوم»
۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات
۷۱- شیمی آنالیتیک
۷۲- اقتصاد جلد اول
- نگارش دکتر محمد علی مجتهدی
« « غلامحسین صدیقی
« « پرویز نائل خانلری
« « مهدی بهرامی
« « صادق کیا
« « عیسی بهنام
« « دکتر نیازش
« « ماسلمی
« « هشترودی
« « دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس - دکتر نایینی
نگارش دکتر مهدی جلالی
« « آ. وارتانی
« « زین العابدین ذوالمجدین
« « دکتر ضیاء الدین اسمعیل ییگر
« « ناصر انصاری
« « افضل ییور
« « احمد بیرشک
« « دکتر محمدی
« « آزر م
« « نجم آبادی
« « صفوی گلپایگانی
« « آهی
« « زاهدی
« « دکتر فتح الله امیر هوشمند
« « علی اکبر پریرین
« « مهندس سمیدی
ترجمه مرحوم غلامحسین زیر کهنزاده
تألیف دکتر محمود کیهانی
« « مهندس گوهریان
« « مهندس میردامادی
« « دکتر آومین
« « کمال چناب
تألیف دکتر امیراعلم - دکتر ییگیم -
دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
تألیف دکتر عطایی
« « «
« « مهندس حبیب الله ثابتی
« « دکتر کاکیک
« « علی اصغر پورهایون

- ۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص
- ۱۱۴- امراض خلق و بینی و حنجره
- ۱۱۵- آنالیز ریاضی
- ۱۱۶- هندسه تحلیلی
- ۱۱۷- شکرسته بندی جلد دوم
- ۱۱۸- باغبانی (۱) باغبانی عمومی
- ۱۱۹- اساس التوحید
- ۱۲۰- فیزیک پزشکی
- ۱۲۱- اکوستیک (صوت) (۲) مشخصات صوت - لوله - تار
- ۱۲۲- جراحی فوری اطفال
- ۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)
- ۱۲۴- چشم پزشکی جلد اول
- ۱۲۵- شیمی فیزیک
- ۱۲۶- بیماریهای گیاه
- ۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی
- ۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق
- ۱۲۹- تاریخ کشاورزی
- ۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن
- ۱۳۱- امراض واگیر دام
- ۱۳۲- درس اللغة والادب (۴)
- ۱۳۳- واژه نامه سرگانی
- ۱۳۴- تک یاخته شناسی
- ۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)
- ۱۳۶- عضله و زیبائی پلاستیک
- ۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس
- ۱۳۸- مصنفات الفضل الدین کاشانی
- ۱۳۹- روان شناسی (از لحاظ تربیت)
- ۱۴۰- ترمودینامیک (۱)
- ۱۴۱- بهداشت روستائی
- ۱۴۲- زمین شناسی
- ۱۴۳- مکانیک عمومی
- ۱۴۴- فیزیک یولوژی جلد اول
- ۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیک یولوژی
- ۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جلد اول
- ۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول
- سلسله اعصاب محیطی
- ۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم
- سلسله اعصاب مرکزی
- ۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه
- ۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)
- ۱۵۱- اندام شناسی گیاهان
- نگارش مهدی قنچه
- دکتر علیم مروستی
- منوچهر وصال
- احمد عقیلی
- امیر کیا
- مهندس شبانی
- مهدی آشتیانی
- دکتر فرهاد
- اسمعیل بیگی
- مرعشی
- علی قی منزوی تهرانی
- دکتر ضرابی
- بازرگان
- خیبری
- سپهری
- زین العابدین ذوالجدين
- دکتر تقي مهرامی
- حکیم و دکتر گنج بخش
- رستگار
- محمدي
- صادق کیا
- عزيز رفیعی
- قاسم زاده
- کیهانی
- فاضل زنتی
- مینوی ویعی مهدوی
- علی اکبر سیاسی
- مهندس بازرگان
- نگارش دکتر زوین
- یدالله سعابی
- معینی ریاضی
- کاتوزیان
- نصرا الله نیک نفس
- سمید نفیسی
- دکتر امیر اعلم دکتر حکیم
- دکتر کیهانی دکتر نجم آبادی دکتر نیک نفس
- دکتر کیهانی دکتر نجم آبادی دکتر نیک نفس
- تألیف دکتر اسدالله آل بوید
- پارسی

- ۱۵۲- چشم پزشکی (۲)
۱۵۳- بهداشت شهری
۱۵۴- انشاء انگلیسی
۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیک) (۳)
۱۵۶- آسیب شناسی (کانکلیوت استر)
۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی
۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری
۱۵۹- حشره شناسی
۱۶۰- نشانه شناسی (علم العلامات) جلد اول
۱۶۱- نشانه شناسی بیماریهای اعصاب
۱۶۲- آسیب شناسی عملی
۱۶۳- احتمالات و آمار
۱۶۴- الکتریسته صنعتی
۱۶۵- آئین دادرسی کیفری
۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده)
۱۶۷- فیزیک (تابش)
۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد دوم)
۱۶۹- > > > > > (جلد سوم قسمت اول) > > > > > >
۱۷۰- رساله بودو نمود
۱۷۱- زندگانی شاه عباس اول
۱۷۲- تاریخ یهقی (جلد سوم)
۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی سینا بزبان فرانسه
۱۷۴- تاریخ مصر (جلد اول)
۱۷۵- آسیب شناسی از ردگی سیستم رتیکولو آندوتلیال
۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه در دوره رومانیک
۱۷۷- فیزیولوژی (طب عمومی)
۱۷۸- خطوط لبه های جذبی (اشه ایکس)
۱۷۹- تاریخ مصر (جلد دوم)
۱۸۰- سیر فرهنگ در ایران و مغرب زمین
۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد سوم- قسمت دوم) > > > > > >
۱۸۲- اصول فن کتابداری
۱۸۳- رادیو الکتریسته
۱۸۴- پیوره
۱۸۵- چهار رساله
۱۸۶- آسیب شناسی (جلد دوم)
۱۸۷- یادداشت های مرحوم فروینی
۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه ای (جلد دوم)
۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلد اول)
۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلد اول)
۱۹۱- جنس و تولیدی (جلد اول)

۱۹۲- حساب جامع وفاضل

۱۹۳- ترجمه مبده و معاد

۱۹۴- تاريخ ادبيات روسي

۱۹۵- تاريخ تمدن ايران ساساني

۱۹۶- درمان تراخم با الكترولكو آسولاسيون

۱۹۷- شيمي و فيزيك (جلد اول)

۱۹۸- فيزيولوژي عمومي

۱۹۹- داروسازي جالينوسي

۲۰۰- علم الاملاات نشانه شناسي (جلد دوم)

۲۰۱- استخوان شناسي (جلد اول)

۲۰۲- پيوره (جلد دوم)

۲۰۳- علم النفس ابن سينا و تطبيق آن با روانشناسي جديد

۲۰۴- قواعد فقه

۲۰۵- تاريخ سياسي و ديپلوماسي ايران

۲۰۶- فهرست مصنفات ابن سينا

۲۰۷- مخارج الحروف

۲۰۸- عيون الحكمة

۲۰۹- شيمي يولوژي

۲۱۰- ميكربشناسي (جلد دوم)

۲۱۱- حشرات زبان آور ايران

۲۱۲- هواشناسي

۲۱۳- حقوق مدني

۲۱۴- ماخذ قصص و تمثيلات مثنوي

۲۱۵- مكانيك استدلالی

۲۱۶- ترموديناميك (جلد دوم)

۲۱۷- گروه بندي و انتقال خون

۲۱۸- فيزيك، ترموديناميك (جلد اول)

۲۱۹- روان پزشي (جلد سوم)

۲۲۰- بيماريهاي دروني (جلد اول)

۲۲۱- حالات عصبي يا نورز

۲۲۲- گاليدشناسي توصيفي (۷)

(دستگاه گوارش)

۲۲۳- علم الاجتماع

۲۲۴- الهيات

۲۲۵- هيدروليك عمومي

۲۲۶- شيمي عمومي معدني فلزات (جلد اول)

۲۲۷- آسيب شناسي آزردها کيهاي سورنال « غده فوق کليوي »

۲۲۸- اصول الصرف

۲۲۹- سازمان فرهنگي ايران

نگارش دكتر مجتهدی

ترجمه آقای محمودشاهی

تأليف « سيد قيسی

» » » »

» دكتر پرفسور شمس

» » توسلي

» » شيباني

» » مقدم

» » ميندي نژاد

» » نعمت اله کيهاي

» » محمود سياسي

» » علي اکبر سياسي

» » آقای محمودشاهی

» » دكتر علي اکبرينا

» » مهدي

تصحيح و ترجمه دكتر پرويز نائل خانلري

از ابن سينا - چاپ عكسي

تأليف دكتر مافي

» » آقایان دكتر سهرابي-

دكتر ميردامادي

» » مهندس عباس دواجي

» » دكتر محمد منجي

» » سيد حسن امامي

نگارش آقای فروزاغر

» » پرفسور فاطمي

» » مهندس بازرگان

» » دكتر يحيى پويا

» » روشن

» » ميرسياسي

» » ميندي نژاد

ترجمه » چهارزي

تأليف دكتر اميراطم - دكتر حكيم

دكتر کيهاي - دكتر نجم آبادي - دكتر نيك نفس

تأليف دكتر مهدي

» » فاضل توني

» » مهندس رياضي

تأليف دكتر فضل الله شيرواني

» » آرمين

» » علي اکبرشاهی

تأليف دكتر علي كني

۲۳۰- فیزیک، ترمودینامیک (جلد دوم)

۲۳۱- راهنمای دانشگاه

۲۳۲- مجموعه اصطلاحات علمی

۲۳۳- بهداشت غذایی بهداشت نسل

۲۳۴- جغرافیای کشاورزی ایران

۲۳۵- ترجمه‌النهايه با تصحيح و مقدمه (۱)

۲۳۶- احتمالات و آمار ریاضی (۲)

۲۳۷- اصول تشریح چوب

۲۳۸- خون‌شناسی عملی (جلد اول)

۲۳۹- تاریخ ملل قدیم آسیای غربی

۲۴۰- شیمی تجزیه

۲۴۱- دانشگاهها و مدارس عالی امریکا

۲۴۲- پانزده گفتار

۲۴۳- بیماریهای خون (جلد دوم)

۲۴۴- اقتصاد کشاورزی

۲۴۵- علم‌العلامات (جلد سوم)

۲۴۶- بتن آرمه (۲)

۲۴۷- هندسه دفرانسیل

۲۴۸- فیزیولوژی گل‌ورده بندی تک‌لپه‌ایها

۲۴۹- تاریخ‌نگاری

۲۵۰- ترجمه‌النهايه با تصحيح و مقدمه (۲)

۲۵۱- حقوق مدنی (۲)

۲۵۲- دفتر دانش و ادب (جزء دوم)

۲۵۳- یادداشت‌های فزونی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)

۲۵۴- تفوق و برتری اسپانیا

۲۵۵- تیره شناسی (جلد اول)

۲۵۶- کالبد شناسی توصیفی (۸)

دستگاه ادرار و تناسل - پرده صفاق

۲۵۷- حل مسائل هندسه تحلیلی

۲۵۸- کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل‌شناسی مقایسه‌ای)

۲۵۹- اصول ساختمان و محاسبه ماشینهای برق

۲۶۰- بیماریهای خون و لنف (بررسی بالینی و آسیب شناسی)

۲۶۱- سرطان شناسی (جلد اول)

۲۶۲- شکسته بندی (جلد سوم)

۲۶۳- بیماریهای واگیر (جلد دوم)

۲۶۴- انگل شناسی (بندپایان)

۲۶۵- بیماریهای درونی (جلد دوم)

۲۶۶- دامپروزی عمومی (جلد اول)

۲۶۷- فیزیولوژی (جلد دوم)

۲۶۸- شعر فارسی (در عهد شاهرخ)

نگارش دکتر روشن

—

—

نگارش دکتر فضل‌الله صدیق

➤ دکتر حق بهرامی

➤ آقای سید محمد سبزواری

➤ دکتر مهدی اردبیلی

➤ مهندس رضا حجازی

➤ دکتر رحمتیان دکتر شمس

➤ ➤ بهمنش

➤ ➤ شیررانی

➤ ➤ ضیاء‌الدین اسمعیل بیکی

➤ ➤ آقای مجتبی مینوی

➤ ➤ دکتر یحیی یویا

➤ ➤ احمد هومن

➤ ➤ مبینی نواد

➤ ➤ آقای مهندس خلیلی

➤ ➤ دکتر بهروز

➤ ➤ زاهدی

➤ ➤ هادی هدایتی

➤ ➤ آقای سبزواری

نگارش دکتر امامی

—

➤ ایرج افشار

➤ دکتر خانبابا بیانی

➤ ➤ احمد پارسا

تألیف دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی

دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس

نگارش دکتر علی‌نقی وحدتی

➤ ➤ میر بابائی

➤ ➤ مهندس احمد رضوی

➤ ➤ دکتر رحمتیان

➤ ➤ آرمن

➤ ➤ امیر کیا

➤ ➤ بینش‌ور

➤ ➤ عزیز رفیعی

➤ ➤ مبینی نواد

➤ ➤ بهرامی

➤ ➤ علی کاتوزیان

➤ ➤ یارشاطر

